



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس النواب

الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الرابعة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم الثلاثاء ١٦ ربيع الاول ١٣٩١ هـ الموافق ١١ ايار ١٩٧١ م

(الجلد ١٦)

العدد (١١)

تحت إشراف

مادة

٦٢٠

٦٢٠

(مواظفة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة نص البرقين الجزائريين من جلالة الملك فيصل المعظم عاهل المملكة العربية السعودية

صفحة

٦٢١ ٣ - الاجازات والاعتذارات

٦٢١ أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد علي الرحبي . موافقة

٦٢١ ٤ - مقررات اللجنة القانونية

٦٢١ أ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١٤) المؤرخ في (موافقة مع بعض التعديل للاعيان) ١٩٧١/٣/١٥ بشأن مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١ .

٦٣٢ ب - قرار رقم (١٥) المؤرخ في ١٩٧١/٤/٢٨ بشأن :

٦٣٤ ١ - مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .

٦٣٧ ٢ - مشروع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .

٦٥٧ ٣ - مشروع قانون العفو العام لسنة ١٩٧١ . (تعديل اللجنة القانونية)

٦٦٢ ج - قرار رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٧١/٤/٢٨ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧١ . (موافقة مع التعديل للاعيان)

٦٦٠ د - قرار رقم (١٧) المؤرخ في ١٩٧١/٤/٢٨ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٨ : (موافقة على الصياغة الجديدة للأعيان)

٦٧١ هـ - قرار رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٧١/٤/٢٨ بشأن :

٦٧١ ١ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠ قانون الغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون لقانون التربية والتعليم . (موافقة على رفض القانونين للأعيان)

٦٧١ ٢ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التربية والتعليم . (مرفوضة)

صفحة

٦٢٥ ٥ - قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/٥/٤ بشأن :

٦٨٦ ١ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠ قانون الغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم (قرر الخباس رفض القرار)

٦٨٧ ٢ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التربية والتعليم

٦٨٩ ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (الأحد ٧١/٥/١٦ للنظر في مشروع قانون العفو العام)

هكذا في الأصل

مجلس النواب

—•—•—•—

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وبنياب في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في ١١/٥/١٩٧١ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير . وتغيب معندراً السادة أمين مجيع ، معنياب الكاظمي ، ادوارد خميس ، موسى عيسى عابده ، رمضان حجة ، محمد عثمان ابو صبيحة ، حافظ عبد النبي ، عيد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، حفطي ملحيس ، محمد سعيد يونس ، شريف القبيح عيسى عقل ، صالح الضمان . وتغيب بدون معذرة السيد وحيد العوران .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد وصفي التل رئيساً لوزراء ووزيراً للدفاع .

معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الانشاء والتعمير .

معالي السيد احمد اللوزي وزير المالية .

معالي السيد اميل الغوري وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد فواز الروسان وزير العدلية

معالي المهندس فؤاد قاقيش وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي الدكتور اسحق الفرخان وزير التربية والتعليم والادارة والشؤون والمقدسات الاسلامية .

معالي السيد مصطفى دودين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي المهندس منيب المصري وزير الاشغال العامة .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :-

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة :

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة.

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

(٢) تلاوة نص البرقيتين الجوابيتين من جلالة الملك فيصل المعظم عاهل المملكة العربية السعودية

السيد الرئيس :

يتلى برقيات جلالة الملك فيصل

السيد الامين العام :

وردت البرقيتان التاليتان من صاحب الجلالة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية .

وحتى اكون بجانبه لأتمام معاملته الماستير لأخاله بالجامعة .

واقبلوا احترامي

نائب رام الله

(علي الرحي)

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على منح هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون .

(٤) مقررات اللجنة القانونية :

السيد الرئيس :

تتلى مقررات اللجنة وليتفضل مقرر اللجنة السيد سليمان القضاء الى المنصة لهذه الغاية .

(١)

السيد المقرر :

استكمال البحث بقرار اللجنة رقم ١٤ المؤرخ في ١٥/٣/١٩٧١ بشأن مشروع قانون نقابة الجيولوجيين هذا المشروع تأخر البحث به بناء على ملاحظات معالي الأخ خالد الحاج حسن .

السيد الرئيس :

تفضل يا خالد بك .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا سيدي بعد ان اطلعت على الوثائق حول الاستيضاحات التي طلبتها في الجلسة الماضية اعتقدتها مقبلة الا ان المادة الخامسة وفي الفقرة الرابعة منها ، لا بل - ب - لا لزوم لوجودها لأنه هنا يفترض ان يكون اتم الثالثة والعشرين من عمره ، بحيث ان تحديد العمر ، ففي كثير من الجامعات .

دولة الأخ الرئيس كامل عريقات رئيس مجلس النواب الأردني - عمان

تلقيت برقية دولتك التي تشعروني بها بقرار مجلس النواب الاردني بشأن التبرعات التقدمية التي اسهم بها الاشقاء العرب لمساعدة المتضررين في الاردن الشقيق من جراء حوادث ايلول المؤلمة ونشكركم باننا سنجري اللازم حول ذلك مع خالص ودنا وتحنينا لدولتكم ولأخوانكم اعضاء المجلس .

فيصل

دولة الأخ الرئيس كامل عريقات رئيس مجلس النواب الاردني - عمان

تلقيت برقية دولتك التي تشير الى قرار مجلس النواب الاردني بشأن استمرار المملكة العربية السعودية لدعم جهود الاردن الشقيق المارابط على اطول خط مع العدو الصهيوني وانا اذ نشكر لدولتكم وجميع اخوانكم على جميل مشاعركم رجو الله العلي القدير ان يجمع كلمة العرب على ما فيه عزتهم وكرامتهم وان يؤيدنا جميعاً نصر من عنده .

فيصل

(اخذ المجلس علماً بها) .

(٣) الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس :

تتلى الاجازات والاعتذارات .

(١)

السيد الامين العام :

وهذا طلب اجازة مقدم من النائب المحترم

السيد علي الرحي .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد :

أرجو معاليكم التكرم بالموافقة على اجازتي شهراً من جل السفر الى القاهرة بمناسبة مرض ولدي هناك

هكذا حله لأصل

السيد المفلح نائب عمان :

في قوانين الخمسين ٢٤ سنة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

٢١ ، لا يجوز ان تبقى بدون تحديد ولذلك .

السيد المفلح نائب عمان :

٢١ صحيح ، في قوانين

السيد المجالي نائب الكرك :

٢١ ممكن .

السيد المقرر :

لو فرضنا ان شخصاً صار جيولوجي وعمره

١٧ ، هذا غير مكلف قانوناً .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

نعملها ٢١ سنة .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون نقابة الجيولوجيين

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) الجيولوجي

يعتبر جيولوجياً كل من حصل على شهادة توجيهي اردني او ما يعادلها وشهادة بكالوريوس او ما يعادلها في علم الجيولوجيا او احد فروعها من احدى الجامعات او المعاهد العلمية العليا المعترف بها من قبل لجنة معادلة الشهادات بوزارة التربية والتعليم بحيث لا تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات .

السيد المقرر :

لا بأس ، والباقي هل لكم ملاحظات ؟

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على تعديل السن ليصبح

٢١ سنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١

كما صاغته اللجنة القانونية هل يوافق المجلس عليه مع

التعديل الاخير ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه

وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر » .

المادة (٣) ١ - تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية نقابة تدعى نقابة الجيولوجيين مركزها عمان ولها ان تؤسس فروعاً لها في المحافظات والالوية بقرار من مجلس النقابة تحاط سلطة المصادر الطبيعية علماً به . وتكون اهدافها ما يلي : -

أ - رفع مستوى المهنة الجيولوجية والحفاظ على مصالح وحقوق الجيولوجيين وتنمية روح الاخاء والتعاون بينهم والعمل على تحسين شؤونهم العلمية والادبية والمادية بكافة الوسائل المشروعة .

ب - اعداد البحوث والدراسات الجيولوجية التي تتعلق بالمساهمة في تنمية الموارد المائية والمعدنية والبيرونية وكذلك المتعلقة بالانشاءات المدنية كالدود والطرق والمطارات والابنية والاتفاق .

ج - تشجيع البحث العلمي الجيولوجي في المملكة الاردنية الهاشمية ونشر الثقافة الجيولوجية بمختلف الوسائل الممكنة .

د - توثيق صلات التعاون مع النقابات المهنية في المملكة الاردنية الهاشمية وكذلك جميع النقابات والجمعيات الجيولوجية في البلاد العربية والاجنبية لتبادل احداث الطرق والنظريات التي من شأنها رفع مستوى المهنة .

٢ - تتمتع النقابة بالشخصية الاعتبارية ، ذات استقلال مالي . ويتولى ادارتها مجلس نقابة تنتخبه الهيئة العامة ويمثلها النقيب لدى الجهات الرسمية المختصة وامام الغير .

المادة (٤) ١ - تعطى الاجازة بتعاطي ومزاولة مهنة الجيولوجيا الى الجيولوجي المسجل في هذه النقابة بموجب هذا القانون من قبل نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية بتشيب من مجلس النقابة وذلك بناء على طلب يقدمه الطالب الى النقابة مصحوباً بالشهادات والوثائق التي تثبت الشروط الواردة في المادتين (٢) و (٥) من هذا القانون ولا تعطى هذه الاجازة الا بعد ان يسجل الطالب اسمه كعضو في سجل النقابة .

ب - الجيولوجيون والمهندسون الجيولوجيون الذين ينطبق عليهم حكم المادة (٢) من هذا القانون والذين اعطيت لهم الاجازة بمزاولة مهنة الهندسة الجيولوجية بمقتضى قانون اصحاب المهن الهندسية رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته ، لهم حق مزاولة مهنة الجيولوجيا ، حتى نهاية عام ١٩٧١ ، اذ عليهم بعد ذلك ان يتقدموا بطلباتهم الى نقابة الجيولوجيين لتسجيلهم فيها والحصول على اجازة منها بمزاولة هذه المهنة بمقتضى احكام هذا القانون ، بعد دفع الرسوم المطلوبة .

هكذا جاء في الأصل

التسجيل في النقابة

المادة (٥) أ - تقدم طلبات التسجيل الى مجلس النقابة معززة بالوثائق المطلوبة .

ب - ويشترط في طالب التسجيل : -

- ١ - ان يكون اردني الجنسية ومقيم في المملكة الاردنية الهاشمية اقامة دائمة .
- ٢ - ان يكون حاملا شهادة جامعية تخوله حمل لقب جيولوجي بموجب هذا القانون على ان تكون هذه الشهادة مقبولة لممارسة مهنة الجيولوجيا في البلد الذي منحه .
- ٣ - ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجريمة جنائية او جنحة اخلاقية .
- ٤ - ان يكون اتم الواحدة والعشرين من عمره .

المادة (٦) للجيولوجي غير الاردني ان يطلب تسجيل اسمه في سجل النقابة وان يحصل على اجازة بتعاطي المهنة شريطة : -

- أ - ان يكون جيولوجيا بموجب احكام هذا القانون .
- ب - ان يكون حسن السيرة والسلوك غير محكوم عليه بجريمة جنائية او جنحة اخلاقية .
- ج - ان تعامل قوانين بلاده الجيولوجي الاردني بالمثل
- د - ان يقيم في الاردن بشكل دائم باستثناء الخبراء الاجانب الذين تستعين بهم الحكومة في دراسة وتنفيذ المشروعات العامة .

المادة (٧) أ - على مجلس النقابة بعد البحث والتدقيق ان يقرر على ضوء الوثائق المبرزة قبول طلب التسجيل او رفضه فاذا كان القرار بالقبول فيسجل اسم الطالب بالسجل الخاص بعد دفعه الرسم المقرر لصندوق النقابة .

- ب - اذا كان القرار بالرفض فللطالب حق الاعتراض على القرار خلال ثلاثين يوما من تبليغه .
- ج - تفصل في الاعتراض لجنة تشكل من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية او من ينوب عنه رئيسا ولقيب الجيولوجيين واثنين من الجيولوجيين ينتخبهما نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية اعضاء ، وعضو آخر ينتدبه مجلس النقابة من غير اعضاءه ويكون قرار لجنة الاعتراض قطعيا .

المادة (٨) تنشر سنويا في الجريدة الرسمية اسماء الجيولوجيين الذين لهم حق مزاوله المهنة والذين سددوا رسوم النقابة السنوية وذلك بعد انقضاء الموعد المحدد من قبل مجلس النقابة لاستيفاء تلك الرسوم ولا تنشر اسماء الجيولوجيين الذين لم يسددوها .

المادة (٩) مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من المادة (٤) من هذا القانون لا يجوز لاية دائرة من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة قبول اي عمل ذي صبغة جيولوجية يتقدم به جيولوجي او مهندس جيولوجي غير مسجل في هذه النقابة ولم ينشر اسمه في الجريدة الرسمية .

المادة (١٠) أ - يمارس الجيولوجيون المرخصون اعمال الجيولوجيا في المملكة الاردنية الهاشمية ما داموا مقيمين فيها بصورة عادية .

ب - لمجلس النقابة ان يعيد قيد اسم اي جيولوجي في سجل الجيولوجيين مزاولي المهنة اذا كان حذف اسمه قد نشأ عن انقطاع عن العمل او بسبب اقامته خارج البلاد او بسبب عدم دفعه الرسوم المطلوبة .

ج - اذا لم تعد تتوفر في الجيولوجي شروط مزاوله المهنة المتصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من - هذا القانون فالمجلس النقابة حق سحب الاجازة منه ، وفي حالة زوال تلك الاسباب . عليه ان يعيدها اليه بناء على طلبه .

المادة (١١) يقسم الجيولوجي قبل مباشرته العمل امام مجلس النقابة اليدين التالية : -

(أقسم بالله العظيم ان اؤدي عملي بأمانة واخلاص وان احافظ على شرف المهنة وان اعمل جاهدا ارفع مستواها وان احترم قوانينها وانظمتها وتقاليدها) .

تشكيلات النقابة / الهيئة العامة

المادة (١٢) تتألف الهيئة العامة للنقابة من الجيولوجيين المسجلين والمسجلين للرسوم .

المادة (١٣) للهيئة العامة حق :

- أ - انتخاب النقيب واهضاء مجلس النقابة
- ب - تصديق الموازنة السنوية
- ج - اعتماد الميزانية السنوية والحساب الختامي لسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير فاحصي الحسابات وتعيين فاحص الحسابات لسنة المقبلة .
- د - تحديد الرسوم النقابية بأنظمة تصدر وفق احكام هذا القانون .
- هـ - الموافقة على مشاريع الانظمة والتعليقات التي يضمها مجلس النقابة .
- و - النظر في جميع الشؤون التي تهم النقابة .

المادة (١٤) أ - تتخذ الهيئة العامة لانتخاب اول مجلس للنقابة من حاملي شهادة الاجازة في الجيولوجيا (البكالوريوس او ما يعادله) بدعوة من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وتتخذ اجتهادها العادي خلال شهر كانون الاول من كل عام في موعد يحدده المجلس .

ب - تتخذ الهيئة العامة اجتهادات استثنائية فوق العادة بناء على قرار مجلس النقابة او بناء على طلب ربع الاعضاء للنظر في امور معينة والنقيب الحق عند الضرورة وفي حالات مستعجلة ان يدعو الهيئة العامة للانعقاد بقرار يصدره مبنيا فيه الاسباب التي دعت الى ذلك .

هكذا حلت لأصل

المادة (١٥) يرأس الاجتماعات المشار إليها بالفقرة (أ) من المادة (١٣) ممثل يسميه نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية أما الاجتماعات الأخرى فيرأسها رئيس مجلس النقابة .

المادة (١٦) توجه الدعوة لاجتماع الهيئة العامة للنقابة من قبل النقيب أو نائبه في حالة غيابه بكتب شخصية وباعلان ينشر في الصحف المحلية وفي مكان بارز في المقر العام للنقابة وفروعها .

المادة (١٧) يكون اجتماع الهيئة العامة قانونيا اذا حضره اكثرية الاعضاء المسجلين واذا لم يكتمل النصاب القانوني في المرة الاولى فيعقد الاجتماع بعد مضي اسبوعين في ذات المكان والساعة من تاريخ الاجتماع الاول ويكون انعقاد الهيئة عندئذ قانونيا مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين وتصدر القرارات بالاغلبية .

المادة (١٨) تتخذ قرارات الهيئة العامة باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات فيرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مجلس النقابة

المادة (١٩) ان مجلس النقابة هو الهيئة الادارية فيها ويتألف من نقيب اي رئيس وستة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة .

المادة (٢٠) ينتخب مجلس النقابة لمدة سنتين تبدئ في اول شهر كانون الثاني ويشترط في ذلك ان يكون النقيب جيولوجيا مارس المهنة مدة لا تقل عن ست سنوات ويشترط ان يكون الاعضاء ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويستمر المجلس في عمله الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

المادة (٢١) أ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الاقل في الشهر بصورة عادية ويمكن اجتماعه في كل وقت بصورة استثنائية بدعوة من النقيب او نائبه عند غياب النقيب .

ب - يتولى النقيب او من يقوم مقامه حال غيابه تنفيذ مقررات مجلس النقابة .

المادة (٢٢) أ - في حالة شغور وظيفة النقيب لاي سبب من الاسباب يصبح نائب النقيب نقيبا حتى نهاية الدورة القائمة ويدعى من حصل على اكثرية الاصوات في انتخاب اعضاء المجلس بحسب التسلسل ليصبح عضوا في المجلس .

ب - اذا استقال عضو من مجلس النقابة او شغل مكانه لاي سبب آخر يدعى من حصل على اصوات اكثر عند انتخاب المجلس بحسب التسلسل ليخلفه ، اما اذا كان عدد الاعضاء المستقلين او الذين شغرت امكتهم في وقت واحد اكثر من اثنين تدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم .

ج - يعتبر فاقد لعضوية المجلس كل عضو نقيب عن حضور الاجتماعات خمس جلسات متوالية دون عذر مقبول .

المادة (٢٣) أ - يتولى شؤون النقابة مجلس النقابة المنتخب من قبل الهيئة العامة .

ب - يحسوز اعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ولا يعاد انتخابه بعد ذلك الا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة .

ج - ينتخب المجلس المؤلف على هذه الصورة من بين اعضائه نائبا للنقيب وامينا لاسر وامينا للصندوق .

د - يبلغ مجلس النقابة نتيجة الانتخاب الى نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية خلال اسبوع وعليه نشر النتيجة في الجريدة الرسمية .

المادة (٢٤) لنائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ان يطعن في عالوية الانتخاب لدى محكمة العدل العليا خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه بقرار الهيئة العامة .

المادة (٢٥) اذا قررت محكمة العدل العليا فسخ القرار المطعون فيه تدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال ثلاثين يوما من تاريخ الفسخ لاعادة الانتخاب .

مهام مجلس النقابة

المادة (٢٦) مجلس النقابة حق :

١ - أ - النظر في طلبات تسجيل الجيولوجيين واتخاذ القرارات في قبولها او رفضها .

ب - المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المنتسبين اليها .

ج - ادارة شؤون النقابة واموالها وتحصيل الرسوم المستحقة لها .

د - دعوة الهيئة العامة وتنفيذ مقرراتها .

هـ - اعداد النظام الداخلي للنقابة والانظمة الأخرى التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وما يرى ادخاله عليها من تعديلات .

و - النظر في كل نزاع يتعلق بمزاولة المهنة بين الاعضاء وبين اصحاب الاعمال وتسوية ما يقوم بينهم من خلافات .

ز - تأديب الاعضاء المخالفين .

٢ - مجلس النقابة حق تعيين الموظفين الضروريين لادارة اعماله وتعيين رواتبهم وما يستحقون من تعويض مرافيا كمفاة كل واحد منهم وله حق الاستعفاء عن عمله انهم .

الخلافات وبدل الاعجاب

المادة (٢٧) مجلس النقابة صلاحية النظر في الخلافات التالية :-

أ - الخلافات التي تقع بين اعضاء النقابة لاسباب تتعلق بالمهنة .

ب - الخلافات بين اصحاب العمل لعضو النقابة على تحديد بدل الاعساب عندما لا يكون هناك اتفاق مسبق .

هكذا من الأصل

المادة (٢٨) إذا لم يبت المجلس في الخلاف خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه فللقراء حق مراجعة المحاكم .

المادة (٢٩) تتبع أمام مجلس النقابة أصول المحاكمات المثبتة لدى المحاكم الصلحية بقدر الامكان وتكون قراراته النهائية قابلة للاعتراض خلال اسبوع واحد من تاريخ تبليغها .

المادة (٣٠) تستأنف قرارات مجلس النقابة الى محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار اذا كان غيايبا او من تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهيا وتكون قرارات محكمة الاستئناف قطعية .

المادة (٣١) تنفذ دوائر الاجراء قرارات مجلس النقابة ويستثنى من ذلك قرارات التحكيم .

السلطة التأديبية

المادة (٣٢) أ - كل عضو اخل بواجبات مهنته او تجاوز او قصر بواجباته المهنية او اقدم على عمل ينال من شرف المهنة او تصرف في حياته الخاصة تصرفا يحط من قدرها يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - لا تسري احكام الفقرة السابقة على الاعضاء المستخدمين في الدولة او المؤسسات العامة اذا كانوا خاضعين لسلطاتها التأديبية .

المادة (٣٣) تقام الدعوى التأديبية بناء على : -

- أ - طلب نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ، او
- ب - شكوى خطية من احد الاعضاء ، او
- ج - شكوى خطية من صاحب العمل ، او
- د - بطلب من التقيب .

المادة (٣٤) يتولى التحقيق في الشكاوى ضد الاعضاء مجلس من : -

- أ - جيولوجي يعينه نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية من جيولوجي الحكومة شريطة ان لا يكون عضوا في مجلس النقابة رئيسا .
- ب - عضوين من الهيئة العامة ينتخبهما مجلس النقابة من غير اعضائه .

المادة (٣٥) يتم التحقيق وفق الاجراءات التالية : -

- أ - تخضع اجراءات التحقيق للمزيرة العامة .
- ب - اذا قرر مجلس النقابة ان هنالك ما يوجب التحقيق في الشكوى فينبغيها الى مجلس التحقيق الذي عليه ان يبلغ المشتكى عليه التهمة المستندة اليه خطيا وذلك قبل موعد الجلسة بمدة لا تقل عن ثمانية ايام ثم يدهوه بالمثل امامه وعلى المشتكى عليه ان يحضر الجلسة بنفسه وله ان يستعين بمحام يدافع عنه ولا تقبل وكالة الوكيل اذا لم يكن الموكل حاضرا .

المادة (٣٦) ١ - بعد اتمام التحقيق يرفع مجلس التحقيق توصياته الى مجلس النقابة متضمنا رايه حول براءة المشتكى عليه او عدمها ومجلس النقابة اذا لم ير ضرورة الى استماع افادات بنفسه ان يقبل هذه التوصيات وان يبت في موضوع الشكوى بالشكل الذي يراه عادلا ، وفي حالة الادانة يوقع مجلس النقابة على المخالف احدى العقوبات التأديبية التالية : -

أ - توجيه اللوم والتوبيخ .

ب - التوقيف عن العمل مدة لا تزيد عن سنة .

ج - شطب اسمه من سجل الجيولوجيين .

٢ - هذه العقوبات الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة لا تحول دون معاقبة المخالف ، بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الاخرى اذا كان ما قام به يعتبر جريمة بحكمها .

المادة (٣٧) بالرغم مما ورد في المادة (٣٢) من هذا القانون يجوز لمجلس النقابة ان يتخذ اجراءات تأديبية بحق الجيولوجي الذي يدان بحكم قطعي بجناية او بجنحة اخلاقية ويعتبر قرار المحكمة بادانة الجيولوجي كما لو كان توصية بادانته من قبل مجلس التحقيق وفقا للمادة (٣٦) من هذا القانون وعلى مجلس النقابة بعد النظر في قرار الادانة ان يوقع احدى العقوبات الواردة في المادة السابقة .

المادة (٣٨) تكون القرارات النهائية قابله للاعتراض لدى مجلس النقابة خلال عشرة ايام من ثاني يوم التبليغ .

المادة (٣٩) أ - تكون قرارات مجلس التأديب قابلة للاستئناف الى محكمة الاستئناف خلال خمسة عشرة يوما تبتدىء من ثاني يوم تفهم القرار او من تاريخ تبليغه اذا كان غيايبا .

ب - يجوز استئناف القرار النهائي دون الاعتراض عليه .

المادة (٤٠) للنائب العام استئناف قرارات مجلس التأديب في جميع الاحوال حتى ولو لم يصدر قرار بالادانة وذلك خلال شهرين من تاريخ ورود اشعار بصدورها لمكتبه .

المادة (٤١) على الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة التي لها انظمة تأديبية تبليغ مجلس النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على الجيولوجيين الذين يشتغلون في مصالحها .

المادة (٤٢) على رئيس مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية بعد اكتسابها الدرجة القطعية الى سلطة المصادر الطبيعية والمؤسسات التابع اليها العضو وذلك خلال اسبوعين من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية واذا كان القرار بالايقاف عن العمل مدة معينة او بشطب الاسم فعلى نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية نشره في الجريدة الرسمية دون ذكر الاسباب ما لم يرد في القرار ما يخالف ذلك .

المادة (٤٣) يجوز لمن صدر قرار بشطب اسمه من السجل ان يطلب بعد مضي ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ ذلك القرار اعادة تقيده اسمه في السجل وعلى مجلس النقابة ان ينظر في طلبه فاذا رفض المجلس فله ان يحدد الطلب مرة اخرى بعد سنتين من تاريخ قرار الرفض .

هكذا من الأصل

حقوق التقاعد

المادة (٤٤) يحدد بنظام حقوق تقاعد الاعضاء ومساعدتهم ضمن الامكانيات المادية لصندوق التقاعد.

المادة (٤٥) في حالة وفاة العضو يصرف لارملته ولاولاده القصر ولا يويه اذا كانا عاجزين عن الكسب راتبا شهريا يعادل نصف الراتب التقاعدي المقرر له حال حياته بشرط التثبيت من فقرهم ويوزع الراتب عليهم بالتساوي وينتهي في جميع الاحوال بوفاة الشخص المستفيد.

المادة (٤٦) تفقد الارملة حقها في الراتب يزواجها والقصر في بلوغ الذكور وزواج الاناث.

المادة (٤٧) لمجلس التقاعد ان يعيد النظر في كل وقت في الرواتب التقاعدية والتعويضات وفقا لما تقتضيه حالة التقاعد المالية او حالة الشخص المستفيد من الراتب التقاعدي والتعويض.

العقوبات

المادة (٤٨) ١ - كل من :

أ - اتخذ لقب جيولوجي وهو لا يستحقه بحكم هذا القانون ، او

ب - زاول مهنة الجيولوجي دون الحصول على ترخيص ، او

ج - زاول مهنة الجيولوجي دون ان يدفع رسوم التسجيل والاشتراك السنوي ، او

د - تعاطى مهنة الجيولوجيا بعد ان صدر قرار قطعي بإيقاله عن تعاطيها او بشطب اسمه من سجل التقاعد .

يعاقب بغرامة من خمسة دنانير الى مائة دينار او بالسجن مدة اسبوع الى ثلاثة اشهر او بالعقوبتين معا ، واذا تكررت المخالفة تضاعفت العقوبة .

٢ - كل من زور وثائقا من اجل الحصول على لقب جيولوجي او من اجل مزاوله هذه المهنة او استعمال مثل هذه الوثائق يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .

موارد التقاعدية

المادة (٤٩) تبدأ السنة المالية للتقاعد في الاول من كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون اول من كل عام .

المادة (٥٠) ١ - تتألف موارد التقاعد من رسوم التسجيل ورسوم اعادة التسجيل والرسوم السنوية لتعاطي المهنة ومن العوائد التي تستوفي لصندوق التقاعد من الاعانات والتبرعات وبدلات الاشتراك في مجلة التقاعد واثمان مطبوعاتها والموارد الاخرى التي تقررها الهيئة العامة من وقت لآخر .

٢ - يحدد هذه الموازن وكيفية فرضها واستيفائها ونجابتها في النظام الداخلي او في انظمة توضع لهذه الغاية .

المادة (٥١) مجلس التقاعد هو المهيمن على اموال التقاعد ومن وظائفه ان يقوم بتحصيل الاموال وحفظها والاقتراح على الهيئة العامة بتحديد مقدار الرسوم والقرارات صرف النفقات التي تستلزمها ادارة التقاعد ضمن حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها والفصل في جميع الامور الاخرى المتعلقة بالتقاعد وله في ظروف طارئة اصدار ملحق او اكثر للموازنة لتسديد بعض النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في اول اجتماع لها بعد الاصدار .

المادة (٥٢) ١ - يضع المجلس في كل سنة ميزانية للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق .

٢ - يقدم المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة الى الهيئة العامة للتصديق عليه .

٣ - اذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهيئة العامة في مواعيدها وتصديق الميزانية والحساب الختامي ، يستمر في الجباية والاتفاق على اساس الميزانية السابقة الى ان تجتمع الهيئة العامة وتقر الميزانية الجديدة .

المادة (٥٣) أ - تودع النقود والاوراق المالية في مصرف او اكثر يعين بقرار من مجلس التقاعد .

ب - لا يجوز التصرف في شيء من اموال التقاعد الا بقرار من المجلس .

ج - اوامر الايداع والصرف يوقعها التقييب وامين الصندوق او من يوب عنها بقرار من المجلس .

د - يحدد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزانة التقاعد .

هـ - تنظم كافة الامور المبحوث عنها في المواد ٤٩ - ٥٣ بموجب النظام الداخلي .

و - لا يجوز اتفاقي اي نفقات او رواتب الا من الاعتمادات المرصودة لها في الميزانية .

احكام عامة

المادة (٥٤) تخضع نقابة الجيولوجيين الخاصة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالي او ضريبة او رسم تأمين او رسم طابع او بريد او غير ذلك من التكاليف او الضمانات المالية مهما كان نوعها .

المادة (٥٥) للهيئة العامة لنقابة الجيولوجيين ومن وقت لآخر ان تضع بموافقة مجلس الوزراء النظمة لتنظيم الامور التالية :-

أ - تنظيم الامور الداخلية لمجلس التقاعد والطرق التي يسير عليها .

ب - تحديد الرسوم المبنية في المادة (٥١) وكيفية استيفائها .

ج - تحديد الرسوم الواجب تقاضيها عن القضايا التي ترفع الى مجلس التقاعد بموجب هذا القانون وكيفية استيفائها .

د - تعيين الحد الاعلى للاجور التي يستحقها كل عضو عن الاعمال التي يقوم بها لأرباب العمل .

هـ - اصدار طوابع لاستيفاء الرسوم المشار اليها في المادة (٥١) من هذا القانون .

و - اية انظمة اخرى من اجل تنظيم شؤون مهنة الجيولوجي .

مجلس النواب

المادة (٥٦) لا تسري احكام القوانين الخاصة للاجتماعات العامة على اجتماعات النقابة التي تعقد للبحث في شؤون المهنة .

المادة (٥٧) اذا لم يتم مجلس النقابة بمهامه او تعذر عليه القيام بها لاي سبب ما فلي نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ان يدعو الهيئة العامة للاجتماع وانتخاب مجلس آخر وفقا للفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا القانون .

المادة (٥٨) رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

السيد المقرر :

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المسلح وحضور كل من المقرر والأعضاء اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة السادة : سلمان القضاء ، بشارة غصيب ، سايما العكشه ، سليم البخيت ، يعقوب معمر ، عبدالوهاب المجالي عبد الباقي جمو ، رزق البطاينة ، محي الدين الحسيني .

ونظرت في مشاريع القوانين المحالة عليها من قبل المجلس الكريم وبعد تدقيقها ودراستها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :

١ - الموافقة على مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧١ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٢ - الموافقة على مشروع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٣ - الموافقة على مشروع قانون العفو العام لسنة ١٩٧١ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :

حذف عبارة (قبل تاريخه) الواردة في السطر الثاني من المادة (٢) والاستعاضة عنها بعبارة (قبل تاريخ ١٩٧١ / ٥ / ١) .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد المجالي نائب الكرك :

معالي الرئيس .

انا عضو في اللجنة القانونية ووافقت على مشروع قانون العفو العام ، بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس المملكة والاعياد التي شملت المملكة في مختلف انحاءها . اقترح ان يكون العفو المقصود في هذا القانون عفوياً عاماً يشمل جميع المجرمين ويتضمن الاستثناءات التقليدية التي تصدر من الحكومة بقوانين العفو العام في السابق ، فاذا كان اتجاه المجلس الى هذا عندنا اقترح ان يطلب الى اللجنة القانونية ان تجتمع مع وزير العدل اوضح صيغة في هذه الجلسة او يحال الى اللجنة القانونية في جلسة قادمة .

السيد المقرر :

انا اثنى على ذلك .

(اصوات : لثني على ذلك)

السيد المقرر نائب عمان :

اسمح لي ، يا معالي الاخ ، العفو العام يتعلق بالسياسة العامة ولذلك ارى ان يحال الى الحكومة لتتقدم بمشروع جديد ، او يترك هذا بينا تتقدم ، لأنه يتعلق بالسياسة العامة التي لا يملكها وزير العدل لوحيد ولا تستطيع اللجنة القانونية ان تعمل بشيء يتعلق بالسياسة العامة .

السيد الرئيس

فاذن المجلس الآن . . .

السيد المجالي نائب الكرك :

لنستمع من الحكومة الآن اذا كانت تتجاوب معنا .

السيد رئيس الوزراء

الحكومة موافقة من حيث المبدأ على ان يكون العفو اشمل باستثناءات خاصة ، وأني كسباً لاوت اللجنة القانونية الآن تجتمع مع وزير العدلية ويجلس وترجع لنا بقرار .

الاستاذ جمو نائب عمان :

اقترحي نفس ما قاله دولة الرئيس اللجنة القانونية تجتمع وتقدم تعديلات في نفس هذه الجلسة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

انا لي ملاحظة حول مشروع صندوق شهداء القوات المسلحة .

السيد المقرر نائب عمان :

دعنا اولاً نخلص قانون العفو .

السيد الحاج حسن نائب عمان

قانون العفو بعد هذا القانون ، تسلسله رقم ٣ - ، لذلك اذا سمحت ، هنا في مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة عفواً قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة ، المادة الماشرة (للقائد العام حق استخدام مدنيين يرواب مقطوعة من ذوي المهن او الاختصاص بموجب عقود يتفق عليها مع مدير المرتب) ، هنا طبعاً هذه العقود ستكون بناء على تنسيق من القوات المسلحة .

السيد المقرر :

من مدير المرتب رأساً ، ياسيدي هذين الموضوعين ليس اللجنة ملاحظات عليها ولهذا أوصت بقبولهما .

هكذا من الأصل

- ١ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية لعام ١٩٧١ ، هل يوافق المجلس عليه ؟
الجلسة : موافقون .

« وهذا نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع بها الى مجلس الاعيان المؤقت » .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٠/١٢/١ .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-
الصندوق : صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية .

القائد العام : القائد العام للقوات المسلحة الأردنية او من ينيبه خطياً بذلك .

اللائحة : اللائحة الادارية المؤلفة بموجب هذا القانون .

الرئيس : رئيس اللجنة الادارية .

الشهيد : الضابط او ضابط الصف او الفرد او المكلف الذي يتوفى بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال او متأثراً باصابته بعد نقله منه .

المادة ٣ - يؤسس في القوات المسلحة الأردنية صندوق يسمى (صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية) يهدف تقديم المساعدة لأسر الشهداء من ضباط وضباط صف وافراد ومكفلي القوات المسلحة الأردنية .

المادة ٤ - أ - يعتبر الصندوق شخصية معنوية لها بيزانية مستقلة يمثلها رئيس اللجنة .

ب - يمثل النائب العام الصندوق فيما يقام له او عليه من الدعاوى وتطبق احكام قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ وما طرأ عليه من تعديلات او اي تشريع يحل محله في هذا الخصوص .

المادة ٥ - تتكون اموال الصندوق من :-

- أ - الاشتراكات الشهرية التي تقتطع من رواتب الضباط وضباط الصف والافراد .
ب - اية مساعدات وتبرعات مالية حكومية او غير حكومية يمكن ان يحصل عليها الصندوق .
ج - موجودات الصناديق العاملة في الوحدات العسكرية عند نفاذ هذا القانون .

المادة ٦ - يعتبر الاشتراك في الصندوق اجبارياً لكل ضابط وضابط صف وفرد في القوات المسلحة الأردنية ويجري اقتطاع الاشتراك شهرياً من رواتبهم من قبل المدير المالي وفق النسب التالية وتعتبر خلفة جزء من الشهر شهراً كاملاً لغايات الاقتطاع .

أ - جندي وجندي اول وعريف ٣٠ للسل

ب - نائب وقيب ٥٠

ج - وكيل وتلميذ مرشح ومرشح ١٠٠

د - ملازم وملازم اول ورئيس ٢٠٠

هـ - رائد ومقدم ٣٠٠

و - عقيد فما فوق ٤٠٠

المادة ٧ - تستثمر اموال الصندوق بايداعها لدى البنوك بفائدة يتفق عليها ولا يجوز استثمارها في مشاريع اسكانية او بالاقرض منها لضباط وافراد القوات المسلحة .

المادة ٨ - أ - يدفع لورثة الشهيد بما في ذلك المكلفين وبواسطة لجنة عسكرية اعانة فورية وفق النسبة التي تقررها اللجنة الادارية على ان لا تزيد هذه الاعانة عن ثلاثمائة دينار ولمرة واحدة .

ب - يجوز في الاعياد القومية والدينية تقديم هدايا لعائلات الشهداء .

المادة ٩ - أ - يتولى ادارة الصندوق لجنة مؤلفة من سبعة من الضباط يعينهم القائد العام لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب - يعين القائد العام احد الضباط رئيساً للجنة وتنتخب اللجنة من بين اعضائها نائباً لرئيس ومراقباً مالياً للصندوق .

ج - يعين القائد العام السكرتير وامين الصندوق والمحاسب والمستخدمين الآخرين وله ان يستبدلهم من وقت لآخر .

المادة ١٠ - أ - تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ب - يكون النصاب قانونياً اذا حضره خمسة من اعضاء اللجنة على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم .

ج - تصدر قرارات اللجنة بالاكثرية ، ولرئيس اللجنة صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

هكذا من الأصل

المادة ١١ - يناط باللجنة الوظائف التالية : -

- أ - تخطيط السياسة العامة للصندوق وتقرير قيمة الاعانات واجهه وكيفية صرفها .
- ب - وضع الموازنة العامة للصندوق .
- ج - مراقبة الحسابات والدفاتر التي نص عليها في هذا القانون وحفظها .
- د - مراقبة استثمار اموال الصندوق .
- هـ - تدقيق نتائج الجرد السنوي او اي جرد آخر ترى اللجنة ان اجراءه ضروري .
- و - دراسة تقرير مدققي الحسابات السنوي وتقديم التواصي بشأنه للقائد العام .
- ز - اقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة .
- ح - اتخاذ قرار بشأن مقدار الاعانات الفورية الواجب تقديمها لاسر الشهداء والمدايا التي ستقدم لها في المناسبات القومية والدينية ، والاعانات التعليمية التي ستقدم لابتناء الشهداء .
- ط - تضع اللجنة الادارية التعليمات الادارية والتعليمات المالية اللازمة لادارة هذا الصندوق والتي تحدد فيها مقدار المساعدات التقديرية والعينية وتعيين المناسبات التي تقدم فيها المساعدات وتحديد مقدار السلفة التقديرية التي توضع تحت تصرف قادة التشكيلات لصرفها فوراً لاصحاب الاستحقاق .

المادة ١٢ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من السنة ذاتها .

المادة ١٣ - تربط اللجنة بالقيادة العامة للقوات المسلحة فيما يتعلق بكافة اعمالها التي لم يرد عليها نص في هذا القانون .

المادة ١٤ - أ - تمسك الدفاتر المالية التالية من قبل امير الصندوق بعد ترميمها وختمها حسب الاصول : -

- ١ - دفتر الصندوق لتقيد المبالغ التي تدخل الصندوق وتصرف منه بموجب مستندات .
- ٢ - دفتر الاستاذ بحوي جميع معاملات الصندوق بصورة اجمالية ويعتبر سجل الراتب لدى المدير المالي سجل استاذ افرادي :

٣ - السجلات والدفاتر التي يتطلب النظام المالي اقتناءها .

٤ - ملفات بارقام متسلسلة للمراسلات .

ب - يشرف السكرتير على تنظيم محاضر جلسات اللجنة وتكوين القرارات فيها :

المادة ١٥ - للقائد العام صلاحية اصدار التعليمات في الامور التالية : -

- أ - تنمية موارد الصندوق .
- ب - رفع او خفض نسبة الاقتطاعات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون .
- ج - اية تعليمات اخرى تحدد كيفية استخدام موظفي الصندوق .
- د - اية تعليمات اخرى تكفل تنفيذ هذا القانون .

المادة ١٦ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق وتحقيق حسابات الصندوق بتكليف من مجلس الوزراء .

المادة ١٧ - عند عجز الصندوق عن تقديم الاعانات تنزل القيادة العامة للقوات المسلحة تسديد القرض من الموارد التي تجدها مناسبة شريطة ان لا تتحمل الخزينة او موازنة القوات المسلحة اية نفقات لهذه الغاية .

المادة ١٨ - في حالة حل الصندوق تصبح جميع موجوداته ملكاً للجمعية الخيرية التابعة للقوات المسلحة الاردنية .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر بتشبيب من القائد العام الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وغاياته .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة لسنة ١٩٧١ ، هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع لها الى مجلس الاعيان الموقر » .

مذكرة إيضاحية

مشروع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١

١ - ان قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات كان يتناول في احكامه عند نفاذه سائر الرتب من ضباط والمراد في القوات المسلحة . وبقي كذلك الى ان صدر قانون خدمة الضباط الموقت عام ١٩٦٥ والذي اقتصر احكامه على الضباط ، وعلى كل ما يتعارض معه من احكام في قانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٤ .

٢ - ويصودر قانون خدمة الضباط الآلف الذكر بقيت هناك في قانون القوات المسلحة لسنة ١٩٦٤ احكام متأثرة تتعلق ببقية الرتب من ضباط صف وجنود عاملين في القوات المسلحة الاردنية ومرعية الاجراء حتى الآن ،

٣ - ولهذا ، وحيث لم يعد هناك قانون مستقل يتعلق بخدمة الافراد (ضباط الصف والجنود) في القوات المسلحة ، ولما كانت الانظمة المعمول بها حالياً تعود الى تعليمات والظمة قديمة متعددة ومتباينة ولا تنفي بالغرض ولا تسير بتطور الجيش ومتطلباته ، وفي الوقت الذي لم تعد فيه الاحكام المتبقية والمتعلقة بالافراد في قانون القوات المسلحة لسنة ١٩٦٤ تتماشى مع سنة التطور والتقدم السريع الذي لحق بالقوات المسلحة في شتى الميادين فقد غدت هناك حاجة ملحة لوضع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة اسوة بقانون خدمة الضباط .

هكذا حله الفصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون خدمة الاعداد في القوات المسلحة

الفصل الاول

التسمية والتعاريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون خدمة الاعداد في القوات المسلحة لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الملكية	:	الملكية الاردنية الهاشمية .
القوات المسلحة	:	القوات المسلحة الاردنية وتشمل جميع التشكيلات والوحدات البرية والبحرية والجوية والقوات الاحتياطية والقوات الاخرى المرتبطة بوزارة الدفاع .
القيادة العامة	:	القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية .
القائد العام	:	القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من يقوم مقامه او من يفوضه خطياً بممارسة بعض صلاحياته .
مدير المرب	:	الضابط المسؤول الذي يعنى بكافة شؤون الاعداد .
لجنة التجنيد	:	اللجنة التي يعينها مدير المرب لغايات تجنيد المواطنين .
الفرد	:	كل مجند رتبته دون رتبة ضابط .
ضابط الصف	:	كل مجند رتبته دون رتبة الضابط واعلى من الجندي .
الجنسلي	:	كل مجند رتبته دون رتبة ضابط الصف .
التلميذ العسكري	:	كل من انتخب للالتحاق بالكلية العسكرية الملكية او أي معهد عسكري او في آخر معترف به لتأهيله لخدمة كضابط في القوات المسلحة .
التدريب	:	كل من يجند كتلميذ ويرسل للتدريب في مراكز التدريب بعد تجنيده مباشرة داخل او خارج المملكة .

المستخدم براتب مقطوع :	كل من يستخدم في وحدات القوات المسلحة بصفة مدنية .
المستخدم باجرة يومية :	كل من يعمل باجرة يومية في وحدات القوات المسلحة بصفة مدنية .
الاجنة الطبية العليا :	الاجنة الطبية العليا المتدروس عليها بجماليات الاجنات الطبية العسكرية .
الاجنة الطبية :	أية لجنة طبية عسكرية يعينها مدير الخدمات الطبية الملكية في القوات المسلحة الاردنية .
الطبيب :	الطبيب العسكري .

الفصل الثاني

التجنيد

المادة ٣ - يجري التجنيد لتأمين حاجة القوات المسلحة من كافة صفوف المجندين وأرباب المهن وفق احكام هذا القانون .

المادة ٤ - يتم اختيار المجند بمراكز التجنيد المعنية من قبل مدير المرب او بواسطة لجنة التجنيد التي تزور المحافظات والالوية لهذا الغرض .

المادة ٥ - يشترط فيمن يجند توفر الشروط التالية :

- أن يكون أردني الجنسية .
- قد أكل السادسة عشرة من عمره اذا كان جندياً والحادسة عشرة اذا كان تلميذاً وثبت عمر المجند بشهادة ولادته ، وفي الاحوال التي لا يتيسر الحصول عليها يقدر عمره بقرار من اللجنة الطبية .
- اذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر المجند من مواليد اليوم الاول من شهر كانون ثاني من سنة ولادته . يحسب عمر المجند وسنوات خدمته والمدة المنصوص عليها في هذا القانون على اساس التقويم الشمسي .

ج - أن يكون لائقاً للخدمة من الوجهة الصحية .

د - ان لا يقل طوله عن مائة وخمسين سنتراً اذا كان ضابط صف او جندي ولا يقل عن مائة وخمسة واربعين سنتراً اذا كان تلميذاً ومدير المرب تجاوز هذا الشرط في حالات الضرورة .

هـ - ان يكون حسن السلوك والجمعة مثقلاً بالأهلية المدنية ، غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف كالسرقة والاحتيال والاختلاس والزور والرشوة واساءة الائتمان والشهادة الكاذبة .

و - ان لا يكون قد طرد من الخدمة العسكرية لأي سبب من الاسباب .

ز - ان يكون غير متم لأي حزب سياسي .

ح - ان يكون حاصل على المؤهل العلمي الذي يحدده مدير المرب لكل صنف ومهمة ورتبة .

هكذا صنف الأصل

المادة ٦ - على كل من يجند أن يوقع على نموذج (تعهد خدمة) بالشكل الذي يقرره مدير المرتب . وتحدد في النموذج صيغة اليمين التي يؤديها طالب التجنيد .

المادة ٧ - كل من قدم بياناً كاذباً في نموذج (تعهد الخدمة) يعاقب بالعقوبة المقررة في القانون .

المادة ٨ - على كل من يتم تجنيده أن يقسم اليمين التالي (أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً لوطن والملك وان احافظ على الدستور والقوانين والأنظمة واعمل بها وان اقوم بجميع واجبات وظيفتي بشرف وامانة واخلاص دون اي تمييز او تمييز وان اتقذ كل ما يصدر لي من الاوامر من ضابطي الأعلى) .

المادة ٩ - للقائد العام تعيين حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية او ما يعادلها او حملة شهادات الاختصاص برتب ضباط صف في القوات المسلحة .

الفصل الثالث

المستخدمون برواتب مقطوعة

المادة ١٠ - للقائد العام حق استخدام مدنيين برواتب شهرية مقطوعة من ذوي المهن او الاختصاص بموجب عقود يتفق عليها مع مدير المرتب .

المادة ١١ - يخضع المستخدمون النساء خدمتهم لاحكام القوانين والانظمة العسكرية باستثناء قانوني التعاقد العسكري والقوة الاحتياطية .

المادة ١٢ - لا يرتدي المستخدمون برواتب مقطوعة الزي العسكري . ولا تصرف لهم اية ملابس او تجهيزات عسكرية ، غير انه يجوز صرف بعض الملابس العسكرية للآئمة والمستخدمين في سرايا العمال .

المادة ١٣ - تسوى حقوق المستخدمين من حيث المكافأة والتعويض عن خدماتهم وفق احكام قانون العمل والعمال المرعي الاجراء .

المادة ١٤ - للقائد العام اصدار تعليمات بتحديد شروط الاستخدام والياقة الصحية وتأمين المعالجة الطبية والرواتب والاعلاوات للمستخدمين برواتب مقطوعة .

الفصل الرابع

المستخدمون بأجرة يومية

المادة ١٥ - للقائد العام حق استخدام مدنيين بأجرة يومية في القوات المسلحة لاغراض الانشاءات والمعسكرات والاعمال الاخرى .

المادة ١٦ - تحدد أجور العمال بأجرة يومية بتعليمات يصدرها القائد العام مع الاخذ بعين الاعتبار مقدار الاجور التي يتقاضاها العمال في الدولة حسب القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١٧ - يخضع عمال المياومة لقانون العمل والعمال وعقود استخدامهم ولا تسري عليهم احكام قانون العقوبات العسكري .

المادة ١٨ - للقائد العام ان يفوض اي قائد وحدة في القوات المسلحة استخدام عمال مياومة لخدمة الاغراض العسكرية .

المادة ١٩ - يتم فحص عمال المياومة من الطبيب للتأكد من خلوهم من الامراض السارية والعقلية .

المادة ٢٠ - يجوز معالجة عمال المياومة في عيادات ومستشفيات القوات المسلحة داخل المملكة وحسب التعليمات التي يصدرها القائد العام .

الفصل الخامس

التدريب

المادة ٢١ - أ . يجري تدريب المهندسين والمعادين للخدمة لتدريباً عسكرياً في مراكز التدريب وفق المناهج والتعليمات التي يقررها الفرع المختص في القيادة العامة .

ب . تحدد مدة التدريب الأساسي للمهندسين والمعادين للخدمة بتعليمات يصدرها الفرع المختص في القيادة العامة .

ج . يتم تدريب التلاميذ المهندسين حديثاً في مدارس الاسلحة والخدمات التابعين لها وفق التعليمات التي يصدرها الفرع المختص في القيادة العامة .

المادة ٢٢ - للقائد العام في حالتي الحرب والتعبئة العامة تقصير مدة التدريب الاساسي لجميع المهندسين والمعادين للخدمة الى المدة التي يراها مناسبة .

المادة ٢٣ - يصدر الفرع المختص في القيادة العامة التعليمات اللازمة لتدريب المهندسين بالدورات العسكرية والفنية في مدارس ومعاهد القوات المسلحة وتحديد مدة التدريب .

المادة ٢٤ - يجوز ارسال الافراد للاشتراك بدورات تدريبية خارج معاهد القوات المسلحة بقصد التدريب على المعدات والاسلحة والاسس الحديثة لاستعمالها حسب الشروط والتعليمات التي يهيئها الفرع المختص .

هكذا من قوس

الفصل السادس

الرتب والرواتب والعلاوات

المادة ٢٥- تكون رتب الافراد العسكرية كالآتي :-

- مرشح . يحمل شارة معدنية مستطيلة الشكل على الكتفين .
- وكيل . يحمل شارة مكوّنة من تاج واحد على الساعد الايمن .
- نقيب . يحمل شارة مكوّنة من ثلاثة اشربة وتاج على الساعدين .
- نائب . يحمل شارة مكوّنة من ثلاثة اشربة على الساعدين .
- عريف . يحمل شارة مكوّنة من شريطين على الساعدين .
- جندي اول . يحمل شارة من شريط واحد على الساعدين .
- جندي .
- تلميذ عسكري .
- تلميذ .

المادة ٢٦- تحدد الرواتب بالنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٧- للقائد العام صلاحية اصدار التعليمات التي تبين مقدار شروط صرف العلاوات للافراد .

الفصل السابع

التصنيف

المادة ٢٨- يصنف الافراد بعد التحاقهم بالوحدات واجتيازهم الفحوص المقررة لمهنتهم حسبما يقرره القائد العام .

المادة ٢٩- أ) يصدر مدير المرب التعليمات اللازمة باجراء فحوص وتصنيف ارباب المهن وفحوصات الترفيع ب) لا يجوز تحويل اي فرد من مهنة الى اخرى الا بعد اجتيازه الفحص والسدة المقررة لتلك المهنة ووجود شاغر له .

الفصل الثامن

الترفيع - الاقدمية

الترفيع :

المادة ٣٠- يجري ترفيع الفرد بناء على توصي القائد وفق الشروط التالية :

أ) اجتياز الفحص المقرر للترفيع .

ب) وجود الشاغر في المرب .

ج) ان يكون حاصله على الدرجة الاولى في مهنته اذا كان من ارباب المهن .

د) ان لا يكون قد عوقب بالحبس لمدة تزيد على ثمانية عشر يوماً او حسم الراتب لمدة تزيد على الثلاثين يوماً خلال الثمانية عشر شهراً الاخرية من خدمته وان لا يكون قد عوقب بالحبس لمدة تزيد على الثلاثين يوماً خلال الثلاث سنوات الاخرية من خدمته .

هـ) ان يكون قد مضى على تنزيل رتبته المدة التالية بالاضافة لما ورد بالفقرة (د) السابقة .

- ١- من جندي اول الى جندي . ستة اشهر .
- ٢- من عريف الى جندي اول . سنة .
- ٣- من نائب الى عريف . سنة .
- ٤- من نقيب الى نائب . ثمانية عشر شهراً .
- ٥- من وكيل الى نقيب . سنتان .

و) ان يكون الاقدم في سلاحه او خدمته بالنسبة لرتبته ومهنته .

ز) ان يمضي المدة الزمنية المحددة للترقية والمبينة في اذناه .

- ١- من جندي الى جندي اول . ثمانية عشر شهراً .
- ٢- من جندي اول الى عريف . ثمانية عشر شهراً .
- ٣- من عريف الى نائب . ثلاث سنوات .
- ٤- من نائب الى نقيب . ثلاث سنوات .
- ٥- من نقيب الى وكيل . ثلاث سنوات .

المادة ٣١- ترفع توصي القائد بالترقية الى مدير المرب مرتين في السنة في اوائل شهر حزيران واول شهر كانون اول . ويجوز رفع مثل هذه التوصي في اوقات اخرى .

المادة ٣٢- أ) يجوز استثناء ترفيع الافراد من رتبته الى الرتبة التالية دون التقيد بالاقدمية او الحسد الزمني المقرر للترقية اذا قام الفرد باعمال استثنائية مجيدة في ميدان القتال او في اي ميدان آخر توجب ترفيعه بنظر المسؤولين .

ب) للقائد العام في حالتي الحرب او التعبئة العامة عدم التقيد بأسس الترفيع الواردة في هذا الفصل .

الاقدمية

المادة ٣٣- تنظم منجلا خاصة باقدمية ضباط الصف وتحفظ لدى مدير المرب .

المادة ٣٤- تعتبر اقدمية ضباط الصف من تاريخ نيل الرتبة الحالية او الترفيع اليها ، فان تساوى التاريخ فيرجع الى تاريخ الرتبة السابقة فاذا انحلت الاقدمية في جميع الرتب السابقة يرجع الى اقدمية الخدمة وعند التساوي في القدم ترجح الكفاءة .

مكونة من

المادة ٣٥ - ان نقل الفرد من سلاح او خدمة الى سلاح او خدمة اخرى لا يؤثر على اقدميته .

المادة ٣٦ - في حالة تنزيل رتبة ضابط الصف بوضع في القدم الذي يستحقه كأقدم ضابط صف او جندي في رتبته بعد تنزيل المدة المبينة بالفقرة (هـ) من المادة (٣٠) من هذا الفصل من مدة خدمته في رتبته التي نزل اليها :

المادة ٣٧ - تعتبر اقدمية الافراد حسب اقدميتهم في رتبهم ومنهم في الاسلحة والخدمات التي يتبعونها :

الفصل التاسع

التقارير المكتوبة

المادة ٣٨ - أ (تنظم التقارير السنوية المكتوبة على النموذج المقرر وتدون فيه كفاءة ضباط الصف من نائب فما فوق وسلوكه ونشاطه وتوقع من قبل القادة المعنيين خلال شهر كانون الثاني من كل سنة عن السنة السابقة وترسل الى فرع المرتب في موعد لا يتجاوز اليوم الاول من شهر اذار من كل عام لحفظها .

ب (يصدق مدير المرتب التقارير السنوية ويتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها .

ج (يلتفت قائد الوحدة نظر ضابط الصف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف الى نواحي ضعفه ويوجهه توجيها كافيا لمعالجة هذا الضعف .

الفصل العاشر

الواجبات - المحظورات - الاجراءات التأديبية

الواجبات

المادة ٣٩ - يعتبر كل فرد من افراد القوات المساحة مجنبا للخدمة باستمرار وللقائد العام استخدامه في اي وقت وفي اي جهة من احاء المملكة او خارجها :

المادة ٤٠ - يجب على الفرد :

أ (ان يؤدي العمل المنوط به بدقة وامانة ونشاط دون ابطاء وينجز الاعمال المطلوبة منه على أكمل وجه ويخصص اوقاته لاداء واجباته العسكرية .

ب (ان ينفذ التلميحات والامور العسكرية التي يصدرها اليه رؤسائه .

ج (ان يحافظ على مصالح القوات المسلحة والدولة وان لا يتقاعس او يتهاون في اداء الواجبات

الموكولة اليه وان يحول دون الوقوع في اية مخالفة او خرق للقوانين والانظمة المعمول بها او اي اهمال في تطبيقها .

د (ان يتصرف في ادب وكياسة في صلاته برؤسائه وزملائه ومرؤوسيه وفي معاملات الافراد وان يحافظ في جميع الاوقات على شرف الخدمة العسكرية وحسن سمعتها .

هـ (ان يكون مثالا اعل للمحافظة على الضبط والربط العسكري وحسن السلوك والهدام .

المحظورات

المادة ٤١ - يحظر على الفرد :

أ (ترك الخدمة او التوقف عنها لاي سبب من الاسباب دون تصريح رسمي من رؤسائه .

ب (قتل اية معلومات عسكرية لنشرها في الصحف دون موافقة المراجع المختصة ، كما يحظر عليه بعد تركه الخدمة انشاء او نشر اية معلومات اكتسبها انشاء وجوده بالخدمة الا باذن خاص من المراجع المختصة .

ج (ان ينتمي الى اي حزب سياسي او ان يتطبع له او ان يشترك في اية مظاهرات او اضطرابات او اجتماعات سياسية او اية دعايات انتخابية او ان يعقد اجتماعا لانقصاد اعمال القوات المسلحة والحكومة او ان يشترك بأية صورة من الصور في اجراءات تهدف الى الغايات المذكورة او الى قادي او اية هيئة سواء كانت خيرية او ادبية او رياضية او اجتماعية دون موافقة .

د (ان يكون محررا للطبوعة دورية او ان يكون مشتركا مباشرة او غير مباشرة في ادارتها باستثناء المحلات العسكرية .

هـ (ان يوزع اية نشرات او يوقع عرائض او رسائل من شأنها النيل من سمعة الحكومة او القوات المسلحة .

و (ان يحتفظ لنفسه بأية وثيقة او ورقة او خارطة من الوثائق او الاوراق أو الخابرات الرسمية المحظور الاحتفاظ بها باستثناء النشرات التدريبية التي احصل عليها نتيجة اشتراكه بالدورات العسكرية .

ز (ان يفضي بمعلومات او ايصاحات عن المسائل والامور العسكرية التي ينبغي ان تظل سرية بطبيعتها او صدرت بشأن سريتها تعليمات خاصة .

ح (تعاطي التجارة او الصناعة او الاشتراك بصفقات تجارية باسمه او باسماء اخرى او القيام بالمضاربات على كافة انواعها او تولي اعمال مالية مباشرة او غير مباشرة او الاشتراك فيها او الاثرابات بعلاقات مع اية شركة او القيام بأي عمل آخر يتعارض مع عمله الرسمي او يؤثر بأية حال من الاحوال على قيامه بواجباته العسكرية . ولا تنطبق احكام هذه الفقرة على شراء اسهم في الشركات المساهمة . وفي جميع الاحوال المشكوك في انطباق احكام هذه الفقرة عليها يجب على الفرد ان يرفع الامر الى مدير المرتب لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

مكتبة المجلس

ط (قبول الهدايا أو الاكراميات أو المنح من اصحاب المصالح أو من ينتمي اليهم سواء اكان ذلك مباشرة أو بالواسطة أو قبول اية مساعدة مالية أو اقراض المال أو الوقوع تحت مئة أي شخص من اصحاب الشركات التجارية المرتبطة بعقود أو ذات علاقة مع الدوائر العسكرية .

ي (الاشتراك في شراء وبيع السوازم والمهمات والعقارات والاملاك الحكومية بقصد الربح أو المضاربة .

ك (ان يتولى وكالة خاصة في امر من الامور التي لها علاقة بواجباته الرسمية .

ل (ان يقبل اي عمل خارج نطاق اعماله العسكرية لثيابة عن او مع اي فرد من الافراد او بيت من البيوتات التجارية .

م (قبول تعيينه من قبل اية محكمة كحارس قضائي او محكم دون موافقة القائد العام على انه يجوز للفرد او يتولى اعمال القوامه والوصاية او الوكالة عن الغائبين اذا كان المشمول بالقوامه والوصاية او كان الغائب ممن تربطه به صلة قرى حتى الدرجة الرابعة أو نسب . وكذلك يجوز للفرد ان يتولى النظارة على الوقف اذا كان مستحقا فيه او كانت النظارة مشروطة له من الواقف او ان يتولى الحراسة على الاملاك التي يكون شريكا فيها او له مصلحة او مملوكة لمن تربطه به صلة قرى حتى الدرجة الرابعة أو نسب وفي جميع هذه الحالات يجب اشعار القائد العام .

ن (ان يؤدي اعمالا للغير بمقابل او دون مقابل ولو في غير اوقات العمل .

س (بغض النظر عما ورد في اي تشريع آخر لا يجوز للأفراد الانتساب للثقات طيلة مدة خدمتهم في القوات المسلحة .

المادة ٤٢ - أ (لا يجوز للفرد بعد نفاذ هذا القانون الزواج من اجنبية ولكن يجوز له باذن خاص من القائد العام ان يتزوج من رعايا الدول العربية على ان يكون والد الزوجة عربي الأصل .

ب (اذا ارتكب الفرد بعد نفاذ هذا القانون مخالفة لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب باحدى العقوبات المبينة في الفقرة (أ) من المادة (٤٤) من هذا القانون .

العقوبات

المادة ٤٣ - العقوبات التي توقع على الافراد نوعان :

أ (عقوبات انضباطية يوقعها القادة المباشرون والرؤساء .

ب (عقوبات توقعها المحاكم او المجالس العسكرية وفق احكام قانون العقوبات العسكري .

المادة ٤٤ - أ (العقوبات الانضباطية هي :-

- ١ - انهاء الخدمة .
- ٢ - الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .

- ٣ - حسم الراتب لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .
- ٤ - تنزيل الرتبة .
- ٥ - تأخير الاعنمية لمدة لا تزيد على السنة .
- ٦ - الحجز لمدة لا تزيد على اربعة عشر يوما .
- ٧ - التوبيخ .
- ٨ - وظائف خفارات وطواير اضافية .

ب (تحدد المخالفات الانضباطية بتعليمات من القائد العام .

الفصل الحادي عشر

النقل - الاعارة

النقل

المادة ٤٥ - أ (يتم نقل الافراد ضمن اسلحتهم وخدماتهم من قادة الاسلحة والخدمات على ان يعلموا مدير المربى والمدير المالي بذلك .

ب (يجري النقل من سلاح او خدمة الى سلاح او خدمة اخرى من مدير المربى ولا يتم هذا النقل الا للضرورة واعتبارات تقتضيها المصلحة .

ج (يجوز نقل الافراد من القوات المسلحة الى الامن العام والمخابرات العامة او بالعكس بنفس رتبهم وبموافقة القائد العام ومدير الامن العام ومدير المخابرات العامة .

د (للقائد العام نقل الافراد من القوات المسلحة الى السفارات والملحقيات العسكرية الاردنية في الخارج .

الاعارة

المادة ٤٦ - أ (يجوز اعارة الفرد لقيام بوظائف عسكرية او شرطية او تدريبية لغير القوات المسلحة او لدى دولة اخرى بتوصية من القائد العام وبموافقة وزير الدفاع على ان لا تتجاوز مدة الاعارة سنتين ولا يجوز تجديد هذه المدة . ويجوز اعارة الفرد للمعار للقوات المسلحة قبل انتهاء مدة الاعارة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

ب (تصاف مدة الخدمة التي يقضيها الفرد معارا الى مدة خدمته المقبولة للتقاعد وتحسم منه المائتات التقاعدية بنفس النسبة التي كانت تحسم منه كما لو كان على رأس عمله قبل الاعارة . كما تحجب هذه المدة لاغراض المدة الزمنية المقررة للتفريع .

ج (يحدد راتب الفرد المعار خارج المملكة وطريقة دفعه من قبل وزير الدفاع .

د (عند انتهاء مدة الاعارة يعاد الفرد الى القوات المسلحة برتبة معادلة لرتبة التي استحقها عند انتهاء مدة اعارته فيما لو بقي على رأس عمله .

مكتبة مجلس النواب

الفصل الثاني عشر

الاجازات

المادة ٤٧ - يستحق الافراد اجازات سنوية بموجب المواد التالية من هذا الفصل : ونحسب الاجازة ابتداء من اول كانون الثاني من كل سنة تلي تاريخ التعيين او التجنيد . ويستحق الفرد اجازة نسبية عن المدة الواقعة بين تاريخ مباشرته العمل واول كانون الثاني من السنة التالية على ان تراعى متطلبات العمل عند استحقاق الاجازة .

المادة ٤٨ - الواع الاجازة هي :-

- أ - اجازة سنوية .
- ب - اجازة عرضية .
- ج - اجازة مرضية .
- د - اجازة امومة .

الاجازة السنوية

المادة ٤٩ - يستحق الفرد اجازة سنوية مدتها اربعة عشر يوما من كل سنة .

المادة ٥٠ - يتقاضى الفرد الحجاز اجازة سنوية راتبه وعلاواته خلال مدة الاجازة .

المادة ٥١ - يسمح للفرد ان يستعمل كامل اجازته السنوية دفعة واحدة ، غير انه اذا لم تسمح ظروف وظيفته في حالات استثنائية بمنحه كامل اجازته فيسمح له عندئذ بان يستعمل جزءا منها وان يستعمل الجزء الباقي في وقت يكون اكثر ملائمة في المستقبل بعد موافقة الجهة المختصة . ونحسب ايام الاعياد والعطل الرسمية ضمن الاجازة اذا وقعت خلالها ، ولا تحسب اذا جاءت قبل الاجازة او بعدها .

المادة ٥٢ - لا يجوز جمع الاجازات السنوية لكثر من سنتين ونحسب المدة التي يستحق الفرد اجازة عنها ابتداء من اول كانون الثاني من السنة التي تسبق السنة التي يجري فيها استعمال الاجازة المتجمعة . فاذا لم يكن للفرد رصيد اجازة عن السنة السابقة فيعطى اجازة تتناسب مدتها مع المدة التي مرت من السنة ويجوز اعطائه اجازة عن كامل السنة بعد مرور ستة اشهر منها .

المادة ٥٣ - تعطى اجازات الافراد داخل المملكة من قبل قادة الفرق والاسلحة والخدمات والكتائب او ما يماثلها من الوحدات العسكرية الاخرى كما يلي :-

- أ - تعطى الاجازة من قادة الفرق والاسلحة والخدمات لغاية ثمانية وعشرين يوما .
- ب - تعطى الاجازة من قادة الألوية لغاية واحد وعشرين يوما .
- ج - تعطى الاجازة من قادة الكتائب لغاية اربعة عشر يوما .

المادة ٥٤ - اذا كان قضاء الاجازة سيتم خارج المملكة فتعطى من القائد العام .

المادة ٥٥ - اذا اراد الفرد ان يقضي اجازته في بلاد غير البلاد المحاورة للمملكة مباشرة فيجوز للقائد العام منحه مدة اضافية اخرى لا تزيد على نصف مدة الاجازة التي يستحقها لغاية تاريخ تقديم طلب الاجازة وله تحديد مدة هذه المنحة باوامر يصدرها .
وتعني البلاد المحاورة للمملكة لغايات هذه المادة . لبنان - سورية - العراق - المملكة العربية السعودية - الجمهورية العربية المتحدة .

الاجازة العرضية .

المادة ٥٦ - أ - يجوز منح الفرد في حالة عدم استحقاقه للاجازة السنوية اجازة عرضية براتب كامل مع العلاوات لا تتجاوز سبعة ايام في السنة .

ب - باضافة الى الاجازة السنوية يمنح الفرد اجازة اسبوع في حالة زواجه للمرة الاولى او زواجه للمرة الثانية بعد وفاة زوجته الاولى . ويتقاضى راتبه كاملا مع العلاوات خلال هذه الاجازة .

المادة ٥٧ - للقائد العام ان يمنح الفرد لغايات اداء لخدمة الحجز اجازة مدتها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات بالاضافة الى الاجازة السنوية التي يستحقها . وتمنع هذه الاجازة مرة واحدة طيلة مدة خدمته .

المادة ٥٨ - للقائد العام ان يمنح الفرد اجازة دراسية لمدة اقصاها ثلاثين يوما بدون راتب خلال السنة وذلك بالاضافة الى استحقاقه من الاجازة السنوية .

المادة ٥٩ - يجوز في الاحوال التي يكون الفرد قد استنفذ فيها رصيد الاجازات السنوية والعرضية منحه في احوال خاصة اجازة بدون راتب مدة اقصاها اسبوعين بعد موافقة قادة الفرق والاسلحة والخدمات على ان يعاوا على اعلام الفرع المختص في القيادة العامة بذلك .

الاجازة المرضية

المادة ٦٠ - يستحق الفرد اجازة مرضية دون ان تحسب هذه الاجازة مهما كانت مدتها من الاجازة السنوية :

- المادة ٦١ - أ - تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تزيد على اسبوع من الطبيب .
 - ب - تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تزيد على اربعة عشر يوما من قادة المستشفيات العسكرية .
 - ج - تعطى الاجازة المرضية لمدة اكثر من اربعة عشر يوما من مدير الخدمات الطبية الملكية توصية من اللجنة الطبية على ان لا تتجاوز ثلاثة اشهر .
 - د - اذا كانت الاجازة اكثر من ثلاثة اشهر فتوصي بها اللجنة الطبية وتعطى من مدير المربى .
- المادة ٦٢ - اذا لم يشف الفرد من مرضه خلال شهر واحد من بدء الاجازة المرضية تمدد اجازته للمدة التي تراها اللجنة الطبية ضرورية .

المادة ٦٣ - يتقاضى الفرد الحجاز بسبب المرض راتبه مع العلاوات خلال الاثني عشر شهرا الاولى لمرضه ونصف راتبه مع نصف العلاوات عن الاثني عشر شهرا التالية .

هكذا في الأصل

المادة ٦٤ - إذا لم يشف الفرد من مرضه بعد مرور الستين المار ذكرها في المادة السابقة يباين مرة أخرى من قبل اللجنة الطبية . فإذا وجدت أن مرضه غير قابل للشفاء توصي بإنهاء خدمته . وإذا وجدت أن مرضه قابل للشفاء فيجوز بعد موافقة القائد العام تمديد مدة إجازته المرضية لمدة نهائية بنصف راتب مع نصف العلاوات على أن لا يتجاوز هذا التمديد ستة أشهر أخرى :

المادة ٦٥ - يعتبر بدء الإجازة المرضية من التاريخ الذي ينقطع فيه الفرد عن العمل ولا يسمح له بمزاولة العمل إلا بمحصل على قرار من اللجنة الطبية بأنه شفى من مرضه وأنه قادر على القيام بواجباته .

المادة ٦٦ - إذا أصيب الفرد بمرض وكان خارج المملكة في مهمة رسمية أو بالإجازة فإنه يستحق إجازة مرضية لمدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً بناء على تقرير طبي من طبيب واحد . وعلى الفرد أن يعلم الملحق العسكري - أن وجد - والا فيعلم مدير المربى برقباً . وعليه إرسال التقرير الطبي إليه بأسرع وقت ممكن .

المادة ٦٧ - إذا زادت مدة المرض وهو خارج المملكة على أربعة عشر يوماً فعليه أن يحصل على تقرير طبي موقع من طبيبين أحدهما طبيب حكومة حيثما أمكن ذلك ومصدق من قنصل أردني - أن وجد - وعلى الفرد أن يعلم مدير المربى برقباً بمرضه وأن يرسل التقارير الطبية إليه بالسرعة الممكنة .

المادة ٦٨ - إذا أصيب الفرد بمحادث أو مرض أو علة أخرى أثناء قيامه بواجباته دون إهمال أو خطأ منه أو بسبب يمكن عزوه إلى طبيعة عمله وتأييد ذلك بقرار اللجنة العسكرية المبحوث عنها في المادة (١٠٠) من هذا القانون منحه إجازة مرضية حسب الأصول مع الراتب والعلاوات طيلة المدة اللازمة لشفائه .

المادة ٦٩ - يقطع راتب الفرد مع العلاوات طيلة مدة غيابه عن العمل إذا ثبت أن المرض ناشئ عن خطئه . ويعتبر الفرد مخطئاً في حالة إهماله أو سوء تصرفه أو قيامه بأعمال لا تليق بشرف وظيفته كالسكر والمقامرة وتعاطي المخدرات وما شابه من أفعال سوء السلوك .

المادة ٧٠ - يقصد بالعلاوات المنصوص عليها في مواد هذا الفصل جميع العلاوات ما عدا علاوة غلاء المعيشة للعائلة التي يجب أن تدفع كاملة في جميع الأحوال .

إجازة الأمومة :

المادة ٧١ - تستحق المرأة (الفرد) الحامل إجازة أمومة تبدأ من انقطاعها عن العمل من أجل الولادة لمدة اقصاها شهر واحد براتب مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية ولا تحسب تلك الإجازة من الإجازات المرضية . وإذا تكرر عليها استئناف العمل بإنهاء إجازة الأمومة لسبب مرضي فيجوز منحها إجازة مرضية .

احكام منفردة في الاجازات :

المادة ٧٢ - يجب أن تكون طلبات الإجازة بجميع أنواعها والاجوبة عليها خطية .

المادة ٧٣ - تبدأ الإجازة من يوم انفكاك الفرد عن العمل وتنتهي بنهاية اليوم السابق لعودته لعمله .

المادة ٧٤ - يجب أن لا يترك الفرد عمله قبل أن يتسلم ائتماراً خطياً بالمرافقة على إجازته . غير أنه في الحالات الاضطرارية يجوز إبلاغ المرافقة شفهاً .

المادة ٧٥ - يبين الفرد في طلب الإجازة التاريخ الذي يرغب أن تبدأ فيه والمكان الذي يريد أن يقضيها فيه والعنوان الذي يمكن مراسلته بواسطته .

المادة ٧٦ - تحدد المراجع المختصة بدمدة كل إجازة ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها بعد الموافقة عليها وإبلاغها إلا لأسباب تقتضيها ضرورات العمل .

المادة ٧٧ - للفرد المجاز أن يفرض خطياً من يشاء لقيض رواتبه وعلاواته التي يستحقها أثناء غيابه في الإجازة على أن يصدق قائد وحدته هذا التفويض .

المادة ٧٨ - أ . لا يستحق الفرد أي راتب أو علاوات عن المدة التي يتغيب فيها عن العمل دون إجازة أو عذر مشروع .

ب . تحسب مدة التغيب يوماً كاملاً إذا استغرقت بست ساعات متوالية أو أكثر .

المادة ٧٩ - كل فرد يتغيب دون إجازة أو عذر مشروع عن عمله لمدة تزيد على واحد وعشرين يوماً يسرح من تاريخ تغيبه ويعتبر فاراراً من الخدمة .

الفصل الثالث عشر

الأمومة - النساء - حسن السلوك

الأمومة

المادة ٨٠ - يمنح الملك الأمومة للأفراد بتناسب من وزير الدفاع بناء على توصية القائد العام تقديراً لخدمات البارزة أو لأعمال بطولية .

المادة ٨١ - أ . تُرفع الوحدات تواسي منح الأمومة إلى مدير المربى على أن لا تتأخر عن نهاية شهر آذار من كل عام .

ب . يجوز في حالات خاصة رفع التواصي في غير الأوقات المبينة أعلاه .

المادة ٨٢ - أ . يقدم مدير المربى ترصياته إلى القائد العام .

ب . يحول مدير المربى كهيئة حمل الأمومة .

هكذا في الأصل

النشاء

المادة ٨٣- على مذكر المرتب بموافقة القائد العام لشراء خاص عن الفرد بالأوامر اليومية إذا أدى أحد الأفعال التالية :-

- أ . التضييق والاعمال البطولية .
- ب . الامانة المتناهية .
- ج . التبرع بالدم لانتقاذ حياة زميل له في السلاح .
- د . تلقي أي تقدير يستوجب التناء بنظر المسؤولين .

حسن السلوك

المادة ٨٤ - تمنح شارة حسن السلوك للأفراد من رتبة نائب فأ دون كشهادة على حسن سلوكهم وثبتت هذه الشارة متجهة الى الأسفل على مساعد اليد اليسرى .

المادة ٨٥- تمنح شارة حسن السلوك من مدير المرتب .

المادة ٨٦- يحدد القائد العام شروط وعلاوات شارات حسن السلوك .

الفصل الرابع عشر

انتهاء الخدمة

المادة ٨٧- تعتبر خدمة الفرد منتهية لاحد الاسباب التالية :-

- أ . الاستقالة .
- ب . الاحالة على التقاعد .
- ج . الاستغناء من الخدمة .
- د . الطرد من الخدمة .
- هـ . عدم اللياقة الصحية .
- و . فقدان الجنسية الاردنية .

ز (الوفاة) ان الاستشهاد

الاستقالة

المادة ٨٨ - أ . للفرد ان يقدم استقالته خطياً وللقائد العام رفض الاستقالة والزامه بالاستمرار في الخدمة .

ب (على للفرد المستقيل ان يستمر في اداء واجباته الى ان يتسلم اشعاراً خطياً بقبول الاستقالة .

ج (لا تقبل استقالة الفرد اذا قدمت بحقه شكوى او احيل بسببها الى مجلس عسكري الا بعد انتهاء الاجراءات .

الاستغناء عن الخدمة

- المادة ٨٩ - يستغنى عن خدمة الفرد في الحالات التالية :-
- أ (عدم كفاءة الفرد للقيام بواجباته .
 - ب (سوء السلوك او سوء التصرف .
 - ج (صدور حكم عليه بجريرة تمنع من التجنيد وفق احكام الفصل الثاني من هذا القانون .
 - د (عدم الحاجة لخدماته .

الطرد من الخدمة

- المادة ٩٠ - يطرد الفرد من الخدمة في الحالات التالية :-
- أ (صدور حكم نهائي من المحاكم او المجالس العسكرية المختصة بطرده من الخدمة .
 - ب (الحكم عليه من قائد الوحدة بحبس الراتب او الحبس مع الترضية بالطرد شريطة موافقة القائد العام .
- المادة ٩١ - تقترن عقوبة الحبس مع الطرد بتزويل رتبة ضابط الصف الى جندي .

عدم اللياقة الصحية

المادة ٩٢ - تنهى خدمة الفرد في حالة عجزه عن القيام بالاعمال الموكولة اليه عند ثبوت ذلك بتقرير من اللجنة الطبية .

فقدان الجنسية الاردنية

- المادة ٩٣ - كل فرد يفقد جنسيته الاردنية بمرج من الخدمة .
- المادة ٩٤ - تعتبر خدمة الفرد منتهية في حالة وفاته او استشهاد .

الفصل الخامس عشر

المكافأة

المادة ٩٥ - أ (يعطى الفرد الذي تنهى خدمته في القوات المسلحة مكافأة تعادل جزءاً من اثني عشر جزءاً من راتبه الشهري الأخير مع كافة العلاوات عن كل شهر من اشهر خدمته في القوات المسلحة على ان لا تزيد المكافأة مجموعها على خمسمائة دينار .

هكذا من النص

ب) يشترط لدفع هذه المكافأة ان يمضي الفرد ثلاث سنوات متواصلة او أكثر في خدمة القوات المسلحة ولم يخصص له راتب تقاعدي عن هذه المدة وفقاً لقانون التقاعد العسكري .

ج) تعطى هذه المكافأة لورثة المتوفي وفق نص الفقرة (أ) من هذه المادة وبغض النظر عن مدة خدمته بشرط ان لا يخصص لورثته راتب تقاعدي .

د) تعطى هذه المكافأة لكل من اصيب بعملة وخصص له راتب اعتلال دون ان يخصص له راتب تقاعدي .

هـ) يحرم الفرد من المكافأة المنصوص عنها بهذه المادة اذا :-

١ - فر من الخدمة العسكرية .

٢ - ثبت بحكم قضائي قطعي من محكمة مختصة انه ارتكب اية جريمة جنائية عملة بأمن الدولة الخارجي او الداخلي .

٣ - ثبت بحكم قضائي قطعي من محكمة مختصة انه ارتكب جريمة سرقة او اختلاس اموال الدولة او اموال المؤسسات التابعة للقوات المسلحة او جريمة التزوير في الاوراق الرسمية للدولة ولتلك المؤسسات .

و) لا تحسب علاوات بدل الاغتراب والعلاوات التي تدفع للفرد عن خدمته خارج المملكة لغايات اعطاء المكافأة المنصوص عنها في هذه المادة .

الفصل السادس عشر

الاعادة للخدمة

المادة ٩٦ - أ) يجوز اعادة الافراد المسرحين او المرجين للخدمة الفعلية في القوات المسلحة اذا دعت الضرورة الى ذلك .

ب) يخضع المادون للخدمة للشروط الواردة في المادة الخامسة من هذا القانون .

المادة ٩٧ - أ) اذا اعيد الفرد للخدمة بناء على طلبه وكانت مدة انفصاله لا تتجاوز السنة ، يعاد بنفس رتبته ودرجته . اما اذا زادت مدة انفصاله عن السنة ولم تتجاوز الثلاث سنوات يعاد برتبة ادنى من رتبته ورتبة واحدة .

ب) لا تسري احكام الفقرة السابقة على الافراد المادين للخدمة بطلب من القيادة العامة .

المادة ٩٨ - تحسب اقدمية الفرد الذي يعاد للخدمة من تاريخ اعادته مهما كانت مدة انفصاله .

الفصل السابع عشر

احكام متفرقة

المادة ٩٩ - يصدر مدير المراتب التعليمات اللازمة المتعلقة بالنظمة اللباس والمراسم .

المادة ١٠٠ - يعين القائد العام لجنة عسكرية خاصة لتقرير ما اذا كانت اصابة الفرد او وفاته قد حصلت بسبب العمليات الحربية او اثناء الوظيفة الرسمية او من جرائها او انها مسببة عن طبيعة العمل وبدون خطأ منه او خلاف ذلك .

المادة ١٠١ - يعتبر كل فرد مسؤولاً عن جميع الاموال الحكومية واية اموال اخرى تابعة للمؤسسات الخاصة في القوات المسلحة التي في عهده او التي في حراسته وما يعهد اليه بحفظه من الاسلحة والعدد الحربية والملابس والارزاق التي تصرف لاستعمال القوات المسلحة او لاستعماله الخاص في حالة فقدوها او تضررها او اتلافها ما لم يكن الضرر ناجماً عن حادث لم يكن بالامكان اجتنابه او عن سرقة لم تنشأ عن اهماله او عن استعمالها او استهلاكها في الخدمة .

المادة ١٠٢ - على كل فرد ترك الخدمة ان يسلم جميع ما يعهده من الاسلحة والملابس وغيرها من المهمات . فاذا تاخر عن تسليمها يعتبر انه ارتكب جرماً ويلزم بالضمان .

المادة ١٠٣ - أ) جميع الجزاءات التقديرية المحكوم بها على الافراد تحصل بطريقة الاستقطاع من الراتب وتوود الى (صندوق الجزاءات) على ان لا يزيد ما يقطع في الشهر على ثلث الراتب .

المادة ١٠٤ - لا يستحق الفرد رواتبه وعلاواته عن اية مدة لقضائها في السجن انفاذاً لمقومة وهو في الخدمة باستثناء علاوة غلاء المعيشة العائلية .

المادة ١٠٥ - لغايات تطبيق هذا القانون تنصرف كلمة (الراتب) الى مبالغ الراتب الشهري الذي يتقاضاه الفرد دون العلاوات .

المادة ١٠٦ - أ) للفرد المكفوف يده عن العمل الحق في ان يتقاضى نصف راتبه ونصف العلاوات مع كامل علاوة غلاء المعيشة للعائلة التي يستحقها وذلك خلال المدة التي توقفها عن العمل الى ان يصدر قرار نهائي بشأنه . واذا لم تسلم الاجراءات المتخذة عن فرض عقوبة الطرد فيحق له ان يتقاضى راتبه بكامله مع العلاوات اعتباراً من تاريخ كسفه يده . ولا يحق له ان يتقاضى عن مدة كسفه يده اية علاوات او رواتب اخرى عن اية اعمال اضافية كان يؤديها قبل كسفه يده . ب) اما اذا كانت التهمة المكفوفة يده من اجلها تتعلق بالتزوير او السرقة او الاختلاس او اساءة الائتمان او الرشوة او الخيانة او اعمال التجسس او اية جريمة اخرى عملة بأمن الدولة الخارجي او الداخلي سواء اكانت التهمة اصلية ام بالاشتراك ، فله الحق ان يتقاضى خمس راتبه وخمس علاواته مع كامل علاوة غلاء المعيشة العائلية .

مكتبة مجلس النواب

المادة ١٠٧- ينقطع راتب من حكم عليه بالطرد ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم قطعياً .

المادة ١٠٨- لا يسمح لمن كفت يده عن العمل ان يمارح المملكة دون تصريح من القائد العام ، واذا حاول ذلك دون الحصول على الاذن المطلوب فيجوز اصدار امر بالقبض عليه وتوقيفه . كما يجوز تخليه سبيله لقاء كفالة مالية يقدرها المستشار الحقوقي للقوات المسلحة .

المادة ١٠٩- للملك بموافقة مجلس الوزراء وتسبب وزير الدفاع بناء على توصية القائد العام ان يصدر الانظمة بشأن الامور التالية :-

أ (حراسة الارزاق والاموال المعبدة لاستعمال القوات المسلحة .

ب (الخدمات الخاصة التي تقوم بها القوات المسلحة .

ج (اي امر يتعلق برفاهية وكفاءة القوات المسلحة من عاملين ومتقاعدين ومسرحين .

د (اي امر من الامور التي يتطلبها تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١١٠- تلغى القوانين والانظمة التالية :-

أ (قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات باستثناء الفصل السادس منه .

ب (اي تشريع اردني او فلسطيني آخر الى المدي الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

ج (تبقى الانظمة والتعليمات السابقة الصادرة بمقتضى قانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته وقانون القوات المسلحة رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والتي لا تتعارض واحكامه سارية المفعول الى ان تعدل او تستبدل بغيرها .

د (بموجب هذا القانون .

المادة ١١١- رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد العظيم نائب معان :

كما قال دولة الرئيس .

السيد المفلح نائب عمان :

يعاد الى اللجنة القانونية .

السيد الرئيس :

الى اللجنة ام الآن ؟

السيد المفلح نائب عمان :

يجال الى اللجنة القانونية .

السيد رئيس الوزراء :

طيب ، يجال .

السيد المقرر :

بالنسبة لقانون العفو .

الاستاذ جمو نائب عمان :

انا راى يجال على ان يعرض في هذه الجلسة .

السيد المقرر :

شفله مش هينه ، في دراسات .

السيد الرئيس :

الآن ، في هناك ، على اساس يجال الى اللجنة

القانونية ، وينظر فيه بجال .

الدكتور الراوي نائب رام الله :

الترح اعطاء هذا التذرع صفة الاستعجال

على ان تبحث اللجنة القانونية في هذه الجلسة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على .

السيد المفلح نائب عمان :

بعد ان اجعل الى اللجنة القانونية زالت عنه صفة الاستعجال ، صفة الاستعجال تعطى للقانون عندما يطرح لأول مرة امام المجلس ، ولذلك اللجنة ليست مستعدة مالم . . .

السيد رئيس الوزراء :

اصحوا لي ، حتى لا تأخر ، يا سيدي دعونا نوافق على هذا القانون المطروح امامكم وينفس الوقت اللجنة القانونية تقدم لنا اخافة عليه ، خلتنا نوافق على هذا القانون وبعدها تعطينا ما تريد .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع قانون مهم مثل هذا ومضى على وجوده في اللجنة القانونية مدة وما دام صار في مبدأ اتفاق بين الحكومة وبين المجلس على ان هناك توجد مبررات لاجادة النظر في هذا القانون فلا ارى اي ضرورة لصفة الاستعجال . يعني لو بقى اسبوع زمان عند اللجنة القانونية في جلسة اخرى يكون كثير افضل .

السيد الرئيس :

خدة نواب يريدون السفر وماذونين وبعدها يصعب اكتمال النصاب ، الآن افضل .

السيد المقرر :

نخلال يومين او ثلاثة ، الحكومة والقسم على

المبدأ انما هناك دراسات للجرام التي تريد ان تعالجها

مقنوعها ما هي النسب .

مجلس النواب

السيد الجعبري نائب الخليل :

معالي الرئيس ،
ارجو الاستعجال لأنه يوجد هنا أعضاء من
الضفة الغربية وإذا اتفقوا لا يصير نصاب قانوني .

الدكتور الزيموي نائب رام الله :

لقد اقترح النظر بالقانون مستعجلاً ووافقت
الحكومة ووافق المجلس واعيد البحث على اساس
التأجيل ، نحن لا نضمن حصول النصاب هذا قانون
مهم جداً والكل يترقبه ، نحن مستعجلين ان يبقى هنا
حتى الساعة الرابعة .

السيد الجازي نائب بدو الجنوب :

في اقتراح من عبد الوهاب بك وثني عليه .

السيد المفتي نائب عمان :

بنظري قانون مثل هذا لا يجوز ان يجازف به
بمثل هذا الشكل .

السيد الفلخ نائب عمان :

يا سيدي النقطة نقطة دستورية وليس بإمكان
هذا المجلس ان يخرج عنها ، المشروع الذي قدم من
الحكومة هو مشروع قانون عفو خاص ونحويله الى
قانون عفو عام يتطلب ان تقدم الحكومة بمشروع
آخر ، وهذا الدستور ينص عنه ، ووارد ولا يجوز
ان يحول المجلس العفو الخاص الى عفو عام .

الدكتور الزيموي نائب رام الله :

الواقع حسب الدستور كذلك لا يجوز سحب
اي قانون ما لم يرد بأرادة سامية وبما انه قانون العفو
الخاص ورد بأرادة سامية لا يجوز بحث قانون آخر
لأنه لم يرد ومعنى ذلك قتل القانون وعدم الموافقة عليه .

السيد رئيس الوزراء :

يا سيدي ، اسمحوا لي ، حلاً للإشكال ارجو
من المجلس الكريم ان يوافق على هذا القانون كما هو
وارد الآن وقدموا لنا التوصيات التي تريدونها من
حيث المبدأ الحكومة موافقة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

نوافق على القانون الذي تسبته اللجنة القانونية .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

انا السدي اراه ان اتجاه المجلس مع الاسف
يوافق على شيء ويعود عنه ، قانون اترح معالي
الاخ عبد الوهاب بك ان يكون شاملاً بالنسبة للعبد
الخمسين للمساكنة ، دولة رئيس الوزراء وافق على
المبدأ ، المجلس اتخذ قرار بالموافقة وبجته ، الخلاف
الآن اما ان يبحث في هذه الجلسة او يؤخذ برأي
الاخ ابو بشار ويجتمع اللجنة القانونية ويبحث في
جلسة ثانية اما ان يرجع عن قراره فهذا . . .

السيد رئيس الوزراء :

نحن مستعجلين على القانون .

السيد ابو الراغب نائب عمان :

نثني على رأي عاكف بك .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

إما ان يصوت على صفة الاستعجال في هذه
الجلسة او يصوت على اقتراح الاخ ابو بشار .

السيد الرئيس :

هل هناك مخالفة دستورية يا عاكف بك ام لا ؟
لا توجد مخالفة دستورية لتقبل .

السيد البطاينة نائب اريد :

مجلس تشريعي انه لا يملك اضافة مادة او تعديل مادة
او حذف مادة ، إذن ما هي وظيفة هذا المجلس ؟
البصم ؟ ولذلك لنا الحق ، وهناك قرار من هذا
المجلس تأييداً لأقتراح دولة الرئيس ان يحال او يعاد
هذا القانون الى اللجنة القانونية وان ينظر فيه في هذه
الجلسة ولذلك لا يجوز للمجلس ان يرجع عن قراره

السيد المقرر :

الواقع هناك حل وسط ، الاتجاه ان يوسع شمول
هذا القانون او مبدأ العفو وانا اقول ، هذا القانون
وضع في الواقع لأنزام ادبي التزم به الدولة او
لظروف تعرفها البلد ، فهذا لا يمنع ان تقره في هذه
الجلسة .

السيد رئيس الوزراء :

صح .

السيد المقرر :

تبقى المناسبة الأخرى وهي مناسبة عزيزة علينا :

السيد رئيس الوزراء :

يطلب من الحكومة .

السيد المقرر :

لا بأس بطلب من الحكومة ، ولغايات
الاستعجال لا يمنع ان يجتمع اللجنة القانونية مع وزير
العقلية ويعين جلسة للمستقبل .

(لا ، نعم ، لا ، نعم)

السيد الخديب نائب عمان :

موافقين .

السيد البطاينة نائب اريد :

اسمح لي ، في مخالفة ، لا يجوز للمجلس ان
يضع القوانين ، او ان يضيف مواد قانونية من عنده
لا اللجنة القانونية ولا المجلس ، هذا صريح واخذ
رأي لجنة تفسير القوانين وقررت هذا الرأي قبل ايام
صار خلاف بيني وبين ابو بشار وسألنا لجنة تفسير
القوانين وايدت هذا الرأي ، لا يجوز للمجلس ولا
للجنة ان يضع مواد قانونية ، قانون العفو الذي امامنا
ينص على كذا مادة المجلس ارتأى بالاتفاق مع الحكومة
بأن يكون هذا القانون اعم ، انا اقترح ان
هذا القانون يعاد الى الحكومة ، لتسحب الحكومة
وتضعه بصيغة شاملة وهذه الصيغة تشمل كافة التواحي
التي يريدتها المجلس وتريدها الحكومة .

السيد المعاينة نائب الكرك :

طيب انتهى الموضوع ، نثني على ذلك .

الاستاذ جمو نائب عمان :

الواقع نقرر ثم نرجع عن قراراتنا ، هذا
القانون عنوانه قانون العفو العام وليس قانون عفو
خاص والمجلس النواب الحق ...

السيد الرئيس :

يا ابو بشار ، اسمح لي شيء ، اعد يا استاذ .

الاستاذ جمو نائب عمان :

هذا القانون قانون عفو عام نحن نناقش القانون
انطلاقاً من عنوانه ، عنوانه قانون العفو العام وليس
قانون عفو خاص ، ثم مجلس النواب الحق ان يقدم
بمشروع قانون اذا وقع على الاقتراح عشرة نواب ،
ثالثاً لمجلس النواب الحق بجمعيل مواد واضافة مواد
إلا اضافة زيادة المواد وغير وارد ان هذا المجلس وهو

هكذا في النص

السيد المقرر :

لأن هذا له اسباب وذلك له اسباب ، هذا له غايات وذلك له غايات .

السيد رئيس الوزراء :

طيب موافقين على هذا ، موافقين .

السيد الفائز نائب بدو الوسط :

نقطة نظام ، المجلس اتخذ قراراً بأن يكون هذا القانون شاملاً ، اما ان نضيفه في هذه الجلسة او يحال الى اللجنة القانونية ونبحثه في جلسته اخرى ارجو معالي الرئيس ان يضع هذا الاقتراح اما ان ينظر فيه بصيغة الاستعجال .

السيد المعايطة نائب الكرك :

هذا هو الواقع .

السيد الفائز نائب بدو الوسط :

ارجو معالي الرئيس ان يضع هذا الاقتراح اما بصيغة الاستعجال أو ...

السيد الرئيس :

نوافق على الاستعجال او التأجيل من يوافق يرفع اصبعه .

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

الواقع ان المجلس وافق لأن عبد الوهاب اقترح التعديل والشمول على أن تبقى ويبحث اليوم ووافق المجلس على هذا .

السيد الرئيس :

طيب الآن ننظر بالقانون هذا وبعد خمسة دقائق تخرج اللجنة القانونية وتدرس القانون الآخر .

السيد المجالي نائب الكرك :

الواقع أؤيد ما قاله الأخ ابو فيصل ، المجلس اقر ان يشمل قانون العفو العام وان يكون أكثر شمولاً وبالتالي إعادة تصحيح القانون او اضافة مادة له يقتضي من اللجنة ان تنظر فيه ثانية فاما ان ينظر فيه في هذه الجلسة ووزير العدلية وقانون العفو العام موجود ومر على هذا المجلس أكثر من مرة وما فيه شيء جديد والحكومة موجودة لتقرر السياسة والاستثناء الذي سنتبناه او ان يحال الى اللجنة القانونية وتستشير الحكومة بالسياسة ، هذا القانون الذي بين ايدينا لا يشمل الاغراض الموضوعة من أجله لانه جاء « مخالفة احكام قانون المرفوعات » يعني للشخص الذي معه قتيلة لا يخرج عند « مخالفة احكام قانون الاسلحة النارية » برهانه الي معه سلاح ناري ... لكن الجريمة التي تحققت بموجب حمل السلاح هذه ما حكاها .

السيد الرئيس :

الآن هل يوافق المجلس على قراءة هذا المشروع القانون الاول ثم اللجنة القانونية تنظر حالاً في القانون ام لا ؟ هل يوافق المجلس على ذلك ؟

« اصوات : استعجال »

السيد الرئيس :

استعجال اقر القانون الآن .

السيد المقرر :

اي قانون ؟

السيد رئيس الوزراء :

يا أخي ، ارجو من هذا المجلس - اذا تكرم - ان يوافق على هذا القانون وان يوصي الحكومة بقانون آخر المحل يضاف الى هذا . هذا يعني ...

السيد الرئيس :

لكن يا دولة الرئيس المجلس وافق .

السيد الفائز نائب بدو الوسط :

ياسيدي ، اذا امكن وضع الاقتراح بالتصويت من يوافق على الاستعجال في هذه الجلسة فاذا المجلس وافق يعمل به واذا لم يوافق هذا القانون يعاد الى اللجنة وفي اول جلسة يرجو المجلس اللجنة القانونية ان تتقدم به .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

نقطة نظام ، الواقع في قرار لجنة مقدم الى هذا المجلس فقبل ان تأتي الى الاقتراحات التي اقترحت في هذا المجلس لنا ان نعرض قرار اللجنة على المجلس الكريم وفي حالة عدم الموافقة على قرار اللجنة تعرض الاقتراحات التي تفضل بها الاخوان . لذلك قرار اللجنة الذي تقدمت به الى هذا المجلس والاخ عبد الوهاب عضو في هذه اللجنة يعرض على المجلس واقتراح الاخوان يمكن التداول فيه مع الدولة وتقديم قانون آخر يشمل كل شيء .

السيد الرئيس :

اتخذ قرار في الاول . الان سأضع المشروع بالتصويت .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

قرار اللجنة يعرض ، ما صار قرآن

السيد الفائز نائب بدو الوسط :

مقرر اللجنة بدأ في القراءة ، معالي عبد الوهاب بك طلب ان يكون هذا القانون شاملاً . ودولة رئيس الوزراء باسم الحكومة وافق ، الان الموضوع مثل ما اقترحت انا ، اما ان يكون استعجال واللجنة تدرسه الآن وترجع الى المجلس او يعاد الى اللجنة القانونية ويوضع بصيغة أخرى .

السيد الرئيس :

يا أخي الله يطول عمرك من يريد صيغة الاستعجال يرفع يده .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

قرار اللجنة كما قال ابو فيصل الحكومة وافقت من ناحية المبدأ على اقتراح الاخ عبد الوهاب ومن ثم بعد النقاش الذي دار قامت الحكومة وقالت تؤيد الموافقة الان مبدئياً على هذا القانون وافقت مع اللجنة بقرارها ، الان عرض قرار اللجنة للتصويت .

السيد الرئيس :

من يثني على ذلك ؟

السيد المعايطة نائب الكرك :

واقفنا على حالته على اللجنة القانونية .

السيد الرئيس :

اذن يحال الى اللجنة القانونية .

السيد المعايطة نائب الكرك :

خلصنا ، كل ساعة ...

السيد الرئيس :

كل القانون تريد تأجيله ؟ هذا القانون المستعجل سيمشي

السيد المقرر :

قلنا لهم وما هو معرض عليهم .

السيد الرئيس :

ذلك غير هذا .

السيد المقرر :

ياسيدي هذا القانون ... هل توافقون على اقرار هذا وتأجيل الآخر ؟

هكذا في الفصل

السيد الرئيس :

اخواني انا ارى من المستحسن ان توافق على القانون الحالي وتم ننظر بالآخر .

السيد الممايطه نائب الكرك :

النواب هم الذين أقروا احالته الى اللجنة القانونية لماذا التأخير ؟

السيد الرئيس :

طيب اقمه ، والآن هل يوافق المجلس على احالة المشروع الى اللجنة القانونية مرة اخرى ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

وارجو من الممازين تأخير مقررهم وعلى جميع الاعضاء ان يكونوا هنا يوم السبت القادم حتى تعقد جلسة لاهمية الموضوع . فهل توافقون على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

السيد المقرر :

قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور كل من المقرر والاعضاء اصحاب المعالي والعلوية والسعادة السادة : سلمان القضاء ، بشارة غصيب ، ساياب العكشة ، سليم البيخيت ، يعقوب معمر ، عبد الوهاب الهادي ، عبد الباقي جمو ، وزق البطاينة ، محي الدين الحسيني ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧١ الهال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت توصية المجلس الكريم

باجراء التعديلات التالية عليه وهي :

١ - شطب كلمة (المصنفة) الواردة في السطر الاول من المادة (٣) واطافة عبارة (ومكتسب الخدمات الموحدة) بعد عبارة (التابعة له) الواردة في السطر الثاني من المادة (٣) . ايضا .

٢ - صياغة الفقرة (ب) من المادة (٣) بالشكل التالي :-

(ب) - كل من تسري عليه احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاتهما او اي تشريع يحل محلها شريطة ان يكون عند نفاذ احكام هذا القانون يعمل في خدمة خاضعة للتقاعد او اعيد الى الخدمة في وظيفة خاضعة للتقاعد .

٣ - شطب المادة الرابعة بكاملها .

٤ - الاستعاضة عن عبارة (بتاريخ ١٩٥٧/٨/١) الواردة في الفقرة ب من المادة (٥) بعبارة (خلال سنة ١٩٥٧)

٥ - شطب عبارة (المادتين ٣ و ٤ من) الواردة في المادة السابعة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لي ملاحظة يا معالي الرئيس

القانون المعدل لقانون مجلس الاعمار يعطي مجلس الاعمار صفة نوعين من الموظفين . نوع تابع لنظام التقاعد ونوع آخر تعطى لهم الصلاحية للابقاء لتطبيق نظام مجلس الاعمار عليهم .

اذا نظرنا للاسباب الموجبة لهذا القانون وجدنا على ان الاسباب الموجبة هي وضع مجلس الاعمار على اساس اخضاع موظفيه لقانون الخدمة العامة فإبقاء هذا القانون بالشكل هذا بحيث يصنف وينطبق على

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لكن الشيء الذي جاء في الفقرة الثانية يخالف تماما الشيء الذي تفصل به الحال اول شيء :

تعتبر الخدمات « رفعا كلمة المصنفة » السابقة لفئات التالية في مجلس الاعمار والدوائر والمشاريع التابعة له ومكتب الخدمات العامة « التي اضافوها خدمات مقبولة للتقاعد على حساب الحرية العامة ويخضع لاحكام قانون التقاعد رقم ٣٤ وتعديلاته :

أ - الموظفون في مجلس الاعمار الذين يوافقون على الخضوع لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - كل من يسري عليه احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ .

السيد المقرر :

صح ، صح .

السيد الحاج حسن نائب عمان

فكرت هنا الخيار ، وفي مادة تقول كل من يوافق على ان يخضع الخدمة المدنية بالنسبة لقانون التقاعد عليه ان يشعر رئيس المجلس والبقية يقررون تابعين لنظام الاستخدام في المجلس ، ولذلك . . .

السيد المفلح نائب عمان :

اذا لا يريد بأخذ تعريضة ويذهب . . .

السيد البطاينة نائب اربد :

اللجنة درست هذا القانون وتعديلاته دراسة دقيقة ووضعت باعتبارها كل الاحتمالات والمجلس موافق على قرار اللجنة .

الموظفين الذين يريدون نظام التقاعد العام ، نظام الخدمة المدنية واعطاء الحرية لبقية الموظفين لان يبقوا موظفين ضمن نظام مجلس الاعمار هذا يخالف تماما لاسباب الموجبة لهذا القانون فأرى انه من المعالة ان يطبق قانون الخدمة العامة على جميع افراد موظفي مجلس الاعمار ، السبب او الاسباب الموجبة ، الآن خاضع لنظام مجلس الاعمار ، وهام في الاسباب الموجبة يقولون ان هناك فئتين كثيرين يتركون العمل بسبب عدم وجود تقاعد لهم ويطلبون باخضاع مجلس الاعمار الى نظام الخدمة المدنية فإبقاء على الموظفين شكلين في مجلس الاعمار لا اعتقد ان هذا من الاسباب الموجبة .

السيد المفلح نائب عمان :

الاسباب الموجبة التي قلتم بالنسبة للمشروع الذي تقدمت به الحكومة الا ان التعديلات الاخيرة التي ذكرها الاخ شملت جميع الطبقات بين موظفي مجلس الاعمار .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لا ، انما هنا ... اذا سمحت .

السيد المفلح نائب عمان

كلمة مصنف رفعاها فشملت المصنف وغير المصنف ، كلمة العسكري جعلناها تشمل العسكري في الخدمة العسكرية والخدمة المدنية في اشخاص بدوائر ثمانية لا ادري ماذا يسمونها شملناها . لذلك صارت تتناول التعديلات جميع الاشخاص المعنيين والتي خرجت عن الاسباب الموجبة التي ذكرها الاخ .

السيد المقرر :

بالضبط شملتهم كلهم .

مجلس النواب

السيد أبو جابر نائب عمان :

موافقون على قرار اللجنة .

السيد المقرر :

هذا له سابقة بقانون التقاعد العسكري نفس الشيء .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة

القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على المشروع كما عدلته

اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيروغ فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون مجلس الاعمار المعدل

لما كان مجلس الاعمار هو الهيئة المركزية التي تقوم بالتخطيط لتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ، فقد اعتمد في تنظيم اجهزته وتعيين موظفيه على جلب الكفاءات العلمية وحاول جاهدا بمختلف التشريعات التي سنها والتي يعالج فيها شؤون موظفيه الاحتفاظ بهذه الكفاءات وتطويرها ، ولما لم يكن للخدمة في مجلس الاعمار اية ضمانات يشعر الموظف بالاستقرار اسوة بما يتمتع موظفو الحكومة ، واخص بالذكر هنا الحقوق التقاعدية ، فقد قام قسم كبير من موظفي المجلس الذين يتمتعون بكفاءات عالية بترك المجلس في السنوات الاخيرة المتعاقبة لعدم وجود مثل هذه الضمانات .

هذا ولما كان بعض المؤسسات التي انبثقت عن المجلس قد اخضعت خدمات موظفيها للتقاعد بقوانين كصندوق فروض البلديات والقرى ومؤسسة الاقراض الزراعي وسلطة المصادر الطبيعية وبشكل حافظت فيه هذه القوانين على كافة الحقوق المكتسبة للموظفين من حيث الراتب ومدة الخدمة . . . الخ .

ان منح هذه الامتيازات لموظفي هذه المؤسسات المبنية عن المجلس ليجعل من الضرورة بكان مساواة الدائرة الام بالمؤسسات المشار اليها .

لذا وحتى يتمكن المجلس من الاحتفاظ بما لديه من الكفاءات وجلب المزيد منها من اجل القيام بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقه فقد تم وضع هذا التشريع .

مشروع

قانون معدل لقانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون مجلس الاعمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصلي واي تعديل آخر طرأ عليه ويستعاض عنه بما يلي :-

أ - باستثناء ما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة يعين موظفو المجلس ويرفعون ويحدد رواتبهم وتنتهي خدماتهم وتنظم سائر الشؤون المتعلقة بهم وفق نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي تشريع آخر يحل محله .

ب - يمارس نائب رئيس مجلس الاعمار صلاحيات الوزير والامين العام صلاحيات وكيل الوزارة لاغراض نظام الخدمة المدنية المذكورة .

ج - يستمر تطبيق نظام موظفي مجلس الاعمار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ على الموظفين الذين لا يرغبون بأن يشملهم قانون التقاعد المدني ، شريطة ان تتم جميع التعيينات الجديدة بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية اعتبارا من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٣ - تعتبر الخدمات السابقة لثلاثين سنة في مجلس الاعمار والدوائر والمشاريع التابعة له ومكتب الخدمات الموحدة خدمات مقبولة للتقاعد على حساب الخزينة العامة ، ويخضعون لاحكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته او اي تشريع يحل محله .

أ - الموظفون المصنفون في مجلس الاعمار الذين يوافقون على الخضوع لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - كل من تسري عليه احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاتهما او اي تشريع يحل محلهما شريطة ان يكون عند نفاذ احكام هذا القانون يعمل في خدمة خاضعة للتقاعد او اعيد الى الخدمة في وظيفة خاضعة للتقاعد .

هكذا في النص

المادة ٤ - يجري تحديد درجات الموظفين الذين تشملهم احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون على النحو التالي :-

- أ - تحدد درجات الموظفين الذين يحصلون مؤهلات جامعية وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ، او اي تشريع يحل محله .
- ب - تحدد درجات الموظفين الذين لا يحملون مؤهلات جامعية بمنحهم درجة واحدة من كل اربع سنوات ، على ان تعتبر الدرجة التي اشغلتها الموظف خلال سنة ١٩٥٧ في المجلس كحق مكتسب يعمل على اساسه هذه الغاية ، او يجري تحديد الدرجة وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ايها اعلى رتبة .

المادة ٥ - على اي موظف من الذين تشملهم احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون التقدم بطلب خطي الى نائب رئيس مجلس الاعمار يطلب فيه اخضاعه لقانون التقاعد وفقاً لاحكام هذا القانون على ان يتم ذلك خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون ولا ينظر في اي طلب بعد ذلك .

المادة ٦ - تستوفي العائدات التقاعدية عن الخدمات السابقة المقبولة للتقاعد من الموظفين الذين تشملهم احكام هذا القانون وفقاً للاسس التي يضعها وزير المالية .

(د)

السيد المقرر :

قرار رقم ١٧ لسنة ٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٩٧١/٤/٢٨ برئاسة معالي اللجنة السيد رياض الملقح وحضور كل من المقرر والاعضاء اصحاب المعالي والطولة والسعادة السادة : سليمان القضاة ، بشارة غصيب ، سابا العكشه ، سليم البخت يعقون معمر ، عبد الوهاب الخجلي ، عبد الباقي جمو رزق البطاينة ، يحيى الدين الحسيني .

ولطرت في مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ٩٦٨ المحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد التدقيق ودراسته قررت توصية المجلس

الكريم بالموافقة عليه بالصيغة المرفقة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على المشروع كما وضعت اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

حول مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٨

ملحوظة مجلس النواب فقط

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٧ المؤرخ في ١٩٧١/٤/٢٨

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كما وردت من اللجنة القانونية
يعدل عنوان الفصل الاول من الباب الخامس من القانون الاحلي بحيث يصبح مثل الشكل التالي (في تقليد ختم الدولة والاعلام الرسمية والبيكوت والسندات المالية والبيكوت واختلاس اموال البنوك ووزر الطوايح . يعدل عنوان القسم رقم (٢) من فوات الفصل والباب بانجاة عبارة (والسندات المالية والبيكوت واختلاس اموال البنوك) بعد عبارة (وزر البيكوت) .	يعدل المادة (٢٢٩) من القانون الاحلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واصابة الفقرة (ب) (ج) التاليين لها :- ب - تشمل نقطة السند المالي : اوقات الحرية وسندات الدين العام التي تصدرها الدولة والمؤسسات العامة سواء كانت سجنية او علمية . ج - تشمل نقطة البيكوت اي حرر ويشترط امرا صادرا عن شخص هو الساحب الى شخص آخر يكون معروفا وهو المسحوب عليه بان يطلع الشخص ثالث او الامر او عمل البيكوت وهو السحب عليه معية بحسب الاطلاع على البيكوت .
باب الخامس الفصل الاول ١ - في تقليد ختم الدولة والاعلام الرسمية والبيكوت والطوايح . ٢ - وزر البيكوت	نص المادة (٢٢٩) - تشمل نقطة البيكوت الواردة في هذا القسم كل بوليصة اصدورها مصرف في المالك او اية شركة مسجلة تعاقب اشغال الصرافة في اية جهة من جهات الساسم وكل بوليصة بنك صادرة من مصرف ، واوراق النقد الاذني الصادرة بتفويض فقرة الخامس وكل ورقة مالية (مهما كان الاسم الذي يطلق عليها) اذ كانت تعتبر كختم قانوني في البلاد الصادرة فيها .

مجلس النواب
٩٧١/٤/٢٨

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١٧ المؤرخ في ٢٨/٤/١٩٧١

أحكام اللجنة القانونية لمجلس النواب

المادة ١٧٠ من القانون الأساسي الجديد

تعدل المادة (٢٤٠) من القانون الأساسي على النحو التالي :-

- ١ - باعتبار ما جاء في الفقرة (١) .
- ٢ - بإضافة البند (٤) التالي إليها .
- ٤ - كل من زور سنداً مادياً يقصد الاحتيال أو غير فيه أو تداول سنداً يدل ظاهراً على أنه مزور مع علمه بذلك .
- ٣ - بأضافة الفقرتين (ب ، ج) التاليين إليها :
 - ب - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات كل من زور شيكاً باحصى الرسائل المصدرة في المادتين (٢١٢) (٢١٣) من هذا القانون ولا تقل العقوبة عن الحبس مدة خمس سنوات إذا كان مرتكب الزور أحد الموظفين أو المستخدمين العاملين في المؤسسات المصرفية أو مؤسسات الاقراض المتخصصة .
 - ج - يعاقب بعقوبة الحبس لمدة لا تقل عن خمس سنوات كل من اختلس أموالاً تعود لتجار أو صانعي البنوك أو مؤسسات الاقراض المتخصصة أو استعمل طرقات الاحتيال لاستيلاء عليها وكان من الأشخاص العاملين في هذه الأماكن .

المادة الموعول بها الآن

نص المادة (٢٤٠)

يعاقب بالاعتقال الشاق مدة لا تتخطى خمس سنوات :

- ١ - كل من زور ورقة بتكويرت يقصد الاحتيال أو غير فيها أو تداول ورقة بتكويرت يدل ظاهراً على أنها مزورة مع علمه بذلك .
 - ٢ - كل من ادخل إلى البلاد الأردنية ورقة مالية مزورة أو مغيرة يدل ظاهراً على أنها مزورة بتكويرت أو غير ذلك .
 - ٣ - كل من زاية ورقة بتكويرت يدل ظاهراً بأنها مزورة أو مغيرة .
- يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاث سنوات .

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون العقوبات

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وما طرأ عليه من تعديلات والمشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧٩) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

- ١ - مفاعيل الاسباب المادية التي من شأنها تشديد العقوبة أو تخفيفها أو الاعفاء منها تسري على كل من الشركاء في الجريمة والمتدخلين فيها والمخرضين على ارتكابها .

المادة ٣ - تعدل المادة (٩٩) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بما يلي :

- ٢ - بدلاً من الاشغال الشاقة المؤبدة بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن ثماني سنوات وبدلاً من الاعتقال المؤبد بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن ثماني سنوات .

المادة ٤ - تلغى المادة (١٧٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

- ١٧٠ - كل موظف وكل شخص تدب الى خدمة عامة سواء بالانتخاب أو بالتعيين وكل شخص كلف بمهمة رسمية كالحكم والخير والسنديك طلب أو قبل لنفسه أو لغيره هدية أو وعداً أو أية منفعة أخرى ليقوم بعمل حق بحكم وظيفته هرقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة تعادل قيمة ما طلب أو قبل من نقد أو عين .

المادة ٥ - تلغى الفقرة (١) من المادة -١٧١- من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

- ١ - كل شخص من الأشخاص المذكورين في المادة السابقة طلب أو قبل لنفسه أو لغيره هدية أو وعداً أو أية منفعة أخرى ليعمل عملاً غير حق أو ليمتنع عن عمل كان يجب ان يقوم به بحكم وظيفته ، جوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل قيمة ما طلب أو قبل من نقد أو عين .

المادة ٦ - تلغى المادة (١٧٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

- ١٧٤ - كل موظف عمومي ادخل في ذمته ما وكل اليه بحكم الوظيفة امر إدارته أو جبايته أو حفظه من نقود وأشياء أخرى للدولة أو لأحد الناس جوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل قيمة ما اختلس .

مكتبة العدل

٢ - كل من اختلس اموالا تعود لخزائن او صناديق البنوك او مؤسسات الاقراض المتخصصة او الشركات المساهمة العامة وكان من الاشخاص العاملين فيها (كل منهم في المؤسسة التي يعمل بها) عوقب بالعقوبة المقررة في الفقرة السابقة .

٣ - اذا وقع الفعل المبین في الفترتين السابقتين بتزوير الشيكات او السندات او بلس كتابات غير صحيحة في القيود او الدفاتر او السجلات او بتحريف او حذف او اتلاف الحسابات او الاوراق وغيرها من الصكوك وبصورة عامة بآية حيلة ترمي الى منع اكتشاف الاختلاس عوقب الفاعل بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة تعادل قيمة ما اختلس .

٤ - يعاقب الشريك او المتدخل تبعيا بالعقوبة ذاتها .

المادة ٧ - تلغى المادة (١٧٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-
١٧٥- من وكل اليه بيع او شراء او ادارة اموال منقولة او غير منقولة لحساب الدولة او لحساب ادارة عامة ، فاقترف غشاً في احد هذه الاعمال او خالف الاحكام التي تسري عليها اما لجر مغن ذاتي او مراعاة لفريق او اضرازا بالفريق الآخر او اضرازا بالادارة العامة عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل قيمة الضرر الناجم .

المادة ٨ - تعدل المادة ١٧٧ من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٣) :

٣ - في جميع الجرائم السابقة والواردة في هذا الفصل اذا اخذت المحكمة باسباب التخفيف التقديرية فلا يجوز لها تخفيض العقوبة الى اقل من النصف .

المادة ٩ - تلغى المادة ٢٣٩ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

٢٣٩- تشمل كلمة (البكتوت) الواردة في هذا القسم :-

١ - اوراق النقد الاردني الصادر بمقتضى قانونه الخاص .

٢ - السندات المالية واذونات الخزينة وسندات الدين التي تصدرها الدولة او المؤسسات العامة سواء اكانت مسجلة او لحاملها وشكات المسافرين .

٣ - كل بوليصة بنك اصدرها مصرف في المملكة او اصلتها اية شركة مسجلة تتعاطى اعمال الصيرفة في المملكة او في اية جهة من جهات العالم .

٤ - كل ورقة مالية (مهما كان الاسم الذي يطلق عليها) اذا كانت تعتبر كقند قانوني في البلاد الصادرة فيها .

(٥)

السيد المقرر:

قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ٢٨/٤/٩٧١ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض الملقح وحضور السادة المقرر/ سلمان القضاء والاعضاء سالم البخت ، عبد الباقي جمو ، بشارة غصيب ، سانا العكشة ، يعقوب معمر محي الدين الحسيني .

واعادت النظر بالقانونين المؤقتين التاليين :

١ - قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ٩٧٠ قانون إلغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ٩٦٩ .

٢ - قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون الترية والتعليم .

المعدين اليها للنظر بهما بالاشتراك مع لجنة الترية والتعليم وبعد الدراسة والبحث قررت اللجنة الاصرار على قرارها السابق رقم ١٢ المؤرخ في ١٥/٣/٩٧١ وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها ورفض هذين القانونين .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

من يوافق على قرار اللجنة القانونية .

- ضجة -

السيد المقرر :

رجاء يا سيدي ، معالي الرئيس ، لطفاً يا سيدي ارجو ان لا تكون فوضى ، مولانا ارجوك الاستاذ جمو نائب عمان :

في قرار اللجنة الترية ايضاً ،

السيد المقرر:

ارجوك ، نحن ، نقطة نظام ، الاصل في عرض المشاريع ، مشاريع القوانين من اختصاصي...

السيد الرئيس :

اذا امرت يا سلمان بك ، لا تأخذ المسألة لوحدها ، انت تعمل فوضى .

السيد المقرر:

اذا ما يعمل ، بدهم يطلعوني .

السيد الرئيس :

لا ، خليك مطرحت . اذا امرت يا قاسم بك انتظر ،

السيد المقرر:

نحن لدا قرار وزيد ان نعرض وجهة نظرنا .

السيد الرئيس :

يقراً ايضاً قرار لجنة الترية والتعليم .

السيد المقرر:

بعد ان اعرض المبررات .

السيد الرئيس :

اقرأ قرار لجنة الترية والتعليم .

السيد العظيم نائب معان :

ما يصير .

السيد الرئيس :

واحد واحد .

السيد المقرر:

نقطة نظام .

هكذا هم الاصل

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

نقطة نظام ، امام المجلس قرارين من لجتين
زريد ان نقرر مبدأ اصوليا اي القرارين يتل في
المجلس ؟ الواقع ان اللجنة القانونية بصفتها العاهة
تنظر القوانين من صفة عامة واللجنة المتخصصة هي
لجنة التربية تنظرها من صفة خاصة والحكم الساري
- ضجة -

لذلك ارجو ان ينظر بقرار لجنة التربية
لانها هي ...

- ضجة -

السيد الرئيس :

الاصل في عرض القوانين ودراستها هو من
اختصاص اللجنة القانونية اما الاجان الخاصة فتقوم
بمهمات خاصة ولا يمنع على هذا المجلس ان يستمع
الى قرار اللجنة والدفاع عنها لكن قبل ذلك نحن الذين
نقدم المشروع وندافع عن وجهة نظرنا ومن ثم
للمجلس الكريم ان يرى لأن قرار اللجنة القانونية
وقرار لجنة التربية والتعليم لا يلزمان المجلس . دعونا
ندافع عن وجهة نظرنا ، انا سأقرأ قرارين دعونا
نفتح باب النقاش .

السيد عودة الله نائب مادبا :

اجتماع لجنة التربية والتعليم غير قانوني لانه
اربع اشخاص من احد عشر .

السيد الرئيس :

فقط .

السيد ابو جابر نائب عمان :

اي نعم اربعة فقط .

السيد عودة الله نائب مادبا :

غير قانوني لهذا نحن نرجع لقرار اللجنة القانونية .

السيد الرئيس :

ماذا يرى المجلس ؟

السيد المقرر :

دعونا نكمل ملاحظتنا .

الاستاذ جمو نائب عمان :

اذا سمحت ، اولاً ، غير وارد الاعتراض
على عدم قانونية لجنة التربية ، لجنة التربية الاعضاء
الموجودون من هذه اللجنة خمسة فاجتمع اربعة من
خمسة ، ثانياً ، ليس للجنة القانونية ان تبدي
وجهة نظرها لانها قدمت قراراً من غير تحليل .

السيد المقرر :

انا ساعل ذلك كمقرر .

الاستاذ جمو نائب عمان :

ولذلك يستمع المجلس الى قرار لجنة التربية
والتعليم للمعلل ثم يستمع الى وجهة نظر اللجنة القانونية
للتعليل كان يجب ان يكون ضمن القرار .

السيد العظم نائب عمان :

يا سيدي حسل مثلما تريد احكي كما تريد
وغلي غيرك يحكي هل هي قصة احتكار .

السيد المقرر :

انا مفوض من اللجنة القانونية ان ادافع عن
وجهة نظرها .

السيد الفلح نائب عمان :

سلمان من الناس التي الله يقضب عليهم يخلق
شيء من لا شيء انت ملزم ان تقرأ القرارين وبعدها

السيد العظم نائب عمان :

وقرار لجنة التربية ايضاً ١١

السيد المقرر :

الاجلة القانونية قررت رفض القانون لاسباب
ساعرضها على المجلس الكريم .

الاستاذ جمو نائب عمان :

القرار ما ذكر به اسباب ، اذا سمحت يا
معالي الرئيس .

- ضجة -

السيد الرئيس :

يا يوسف بك ا دعونا نسير بالجلسة .

السيد العظم نائب عمان :

هل انا قلت شيئاً ، اريد ان اسأل كلمة .

السيد الرئيس :

دعوا الواحد يتكلم وبعدها رى ، بفضل
يا عاكف بك .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

الاجلة القانونية هي المختصة بالنسبة للقوانين ،
وهي تقدم توصي ومقرر اللجنة القانونية هو الذي
يدافع عن قرار اللجنة وهو الذي يقرأ قرار اللجنة .

السيد الرئيس :

بالله عليك يا ابا عابر تخليه يكمل .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

ويوجد قرار لجنة التربية والتعليم والمقرر هو
السيد يوسف .

السيد الرئيس :

نعم ، نعم يوسف بك سوف يقرأه .

السيد المقرر :

لها توصي

السيد العظم نائب عمان :

انه كاتب يقول كلام رئيسي يا اخي .

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

امامنا قرارين من لجتين متناقضين ، هذه
سابقة اولية في المجلس لم يحدث انه ر على المجلس
قراران في ذات الموضوع من لجتين ، في رأيي انه
لا يجب ان يبت اولاً لما يكون في قررين ، قرار
الجنة العامة وهي اللجنة القانونية وقرار من اللجنة
الخاصة حينها المجلس خصيصاً للدراسة المواضيع ،
يجب ان يبت اي قرار يجب ان تأخذه اساساً للبحث .

السيد الرئيس :

من يثني على ذلك ؟

السيد العظم نائب عمان :

انا ارى انه لا يجوز ان يصوت على قرار لجنة
دون اخرى ، فليجدة التربية والتعليم ، اسبحوا لي يا
اخواني ان اكمل ، لجنة التربية ذات اختصاص ،
الاجلة القانونية صاحبة الصلاحية في تقديم القوانين ،
ويستمع الى القرارين ثم يتخذ المجلس القرار المناسب .

هكذا من النص

السيد المقرر :

أما قرار لجنة التربية والتعليم بعد الاستئذان منها فهو :

السيد العظم نائب معان :

لا ، لا ، لا دخل لك فيه .

السيد المقرر :

طيب أنا عندي قراراً ما لي ملاحظة قبل ذلك .

السيد العظم نائب معان :

قل ما تريد من ملاحظات .

السيد المقرر :

المجلس قرر ان تنضم لجنة التربية والتعليم الى اللجنة القانونية لشارك في ابداء الرأي الا ان لجنة التربية والتعليم - في الفترة او الجلسة التي كنا نوي فيها اتخاذ قرار انسحب - فبرأي او ارادت ان تتفرد بقرار - فبرأي ان القرار الذي كان يجب ان يعرض هو مشترك لكن من الناحية القانونية وحسب النظام الداخلي رأي اللجنة القانونية هو موضع النقاش ورأي لجنة التربية والتعليم لا بد له ان يستعرضه ايضاً وكلا الرأيين ايها يراه المجلس صواباً يسير فيه .

السيد الرئيس :

يتفضل مقرر لجنة التربية والتعليم .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

أنا أريد ان أدافع عن قرار لجنتي .

السيد الرئيس :

يعلمين .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

طيب امرك ، سأدافع عن قرارى .

السيد العظم مقرر لجنة التربية والتعليم :

بسم الله الرحمن الرحيم .

ارجو ان تعلى لي الكلمة تمهيدا لقرار لجنة التربية والتعليم .

السيد ابو العز نائب معان :

نحن نريد قرارات وليس خطابات من مقرر لجنة التربية والتعليم ، اقرأ قرار اللجنة فقط .

السيد المقرر :

انصباحاً لرأي الاخ الكريم الحاج عاطي ابو العز لن اخطب ولكن سأضع حقائق قائمة بين يدي الاخوة والنواب والجليل في اعناقنا .

- ضجة -

امسح لي ، احكي وتكلم وناقش .

- ضجة -

من حقى ان اسأل ، انا اسأل كتابك ارجع كتابك واسأل سؤال وليس كقرار ، من حقى ان اقول .

مقرر اللجنة القانونية سمح لي ان يقوم قرار لجنة التربية غير قانوني والعدد - عدد الحضور - اربع من خمسة قائلاً اريد ان اقول شيئاً تمهيداً لقرار اللجنة .

السيد الرئيس :

يا اخوان ارجوكم رجاءاً حاراً ان تتركوا الهدوء في الجلسة ، واكرر واقول .

٥ - قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١)

السيد الرئيس :

يتفضل مقرر لجنة التربية والتعليم الأستاذ يوسف العظم لتلاوة قرار اللجنة .

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنتان : القانونية والتربية والتعليم

بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٤ و ١٩٧١/٤/٢٨ وبحضور معالي وزير التربية والتعليم واعضاء مجلس التربية والتعليم العالي وعدد من الخبراء في شؤون التربية والتعليم هم : الدكتور خليل السالم والدكتور محمد نوري شقيق . وقد استمع الحضور الى مذكرة معالي وزير التربية والتعليم حول هذا الموضوع كما تليت مذكرة غير موقعة رد على رأي معالي الوزير .

وبعد البحث والناقشة والاستماع الى آراء الخبراء وعدد من اعضاء اللجنتين خلال الاجتماعين المشار اليهما اجتمعت لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب بتاريخ ١٩٧١/٥/٤ وبحضور النواب السادة عبد الباقي جمو ، فضل الدلقموني ، يوسف العظم ، محمد زيد الكيلاني . نظراً لأهمية هذا الموضوع المتعلق بمصير اعداد كبيرة من فئات اكبادنا وما يترتب عليه من نتائج لها مساس بمستقبلهم وبمصلحة البلد العامة ، فقد ناقشت لجنة التربية والتعليم الموضوع في اطار المصلحة العامة بعيداً عن كل عاطفة . واتخاذ وسماع مراعاة الجوانب العلمية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد ترى ما يلي : -

١ - لما كان مجلس التربية والتعليم العالي يضم لجنة كريمة من ذوي الخبرة والاختصاص والذي اجتمع اعضاؤه على انهم لم يوافقوا من قبل على إلغاء فحص الدراسة الإعدادية .

٢ - وتقدير رأي عدد من الخبراء المختصين الحريصين على مستقبل الاجيال الموثوق بمبادئهم وعريق وعيم .

٣ - ولأقبال معظم الشباب المعلمين التخصيص على دراسة تخصصات بعيدة عن مجال التعليم مما يهبط بمستوى التعليم العالي ويفرز في كل عام آلاف الخريجين من حملة الشهادة الدراسة الثانوية العامة الاديبسة .

٤ - ولأجاء الدول العربية المجاورة التي يتم معظم شباينها فيها دراستهم الجامعية على بقاء فحص الدراسة الاعدادية العامة .

٥ - ولوجود مراحل تعليمية متعددة في الاردن الزامية وثانوية تحتاج كل مرحلة منها الى فحص عام يكون ختاماً لها .

٦ - وحرصاً على توجيه الشباب الى احترام المهنة وتقدير اليد العاملة وللتكاليف الباهظة التي ستقبل كاهل الدولة في حالة إلغاء فحص الدراسة الاعدادية العامة وهو آخر ما ننظر اليه . ومع تقديرنا لرأي اللجنتين بإلغاء الفحص فاننا نرى اقرار امتحان فحص الدراسة الاعدادية العامة ووضع موضع التنفيذ كما كان على ان تراعى النواحي التالية : -

اولاً - لما كان مجلس النواب قد اقر قانوناً بإلغاء فحص الدراسة الاعدادية العامة في ظروف مشابهة للظروف التي مرت بهذا البلد في الاحداث الاخيرة المؤلمة ونظراً للظروف النفسية القاسية والقلق الذي كان يعيشه معظم ابناءنا في العاصمة وغيرها نرى ان يوضع القانون موضع التنفيذ ابتداء من العام الدراسي ٧٢/٧١ .

ثانياً - في حالة وضع القانون المشار اليه موضع التنفيذ يقبل الطالب الراسب في صفه ومدرسته الحكومية ما لم يستفقد حقه من الرسوب .

هكذا في الفصل

ثالثاً - أما الذين استنفذوا حقهم من الرسوب فيسمح لهم بالالتحاق بالمدارس الأهلية الخاصة دون النظر إلى العمر حرصاً على منحهم فرصة التعليم وتحقيقاً لأي طموح لديهم .

رابعاً - توصي اللجنة المجلس الكريم الطلب من الحكومة العمل منذ الآن لافتتاح مدارس مهنية متعددة ذات جدوى اقتصادية في المستقبل القريب لتأمين الأيدي الفنية العاملة في المهن الحرة الشريفة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

والآن لي كلمة ككاتب .
السيد القضاة مقرر اللجنة القانونية :

لي كلمة يا معالي الرئيس ، أريد أن أدافع عن قراري .
السيد الرئيس :

انتظر قليلاً ، أنا أريد أولاً أن أتكلم ، الآن أماناً مشروعين ، مشروع مقدم من اللجنة القانونية وآخر من لجنة التربية والتعليم ، فعليه الآن أطلب من حضرات النواب المحترمين من يوافق على قرار اللجنة القانونية يرفع أصبعه .

السيد العود الله نائب ماديا :
قرار اللجنة القانونية لم يقرأ .

السيد الرئيس :

بل قرئ ، بفضل يا سابعك .
السيد المكشاه نائب الكبرك :

الأساس هو توصيات اللجنة القانونية وكل ما يعاكس هذه التوصيات هو يجب أن يطرح بالتصويت .

السيد العظيم نائب معان :

نقطة نظام ، قرار اللجنة القانونية يقول أنها تصر على قرارها السابق ، أخي سليمان الف الآن ثلاث صفحات دعوني أنا أؤلف عشرة صفحات

السيد الرئيس :

لأ . يا سليمان أرجوك .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

أنا أريد أن أشرح لماذا اللجنة القانونية أصرت على موقفها ثم للمجلس أن يحكم .

السيد مقرر لجنة التربية والتعليم :

وأنا أيضاً أريد أن أقول لماذا اللجنة التربوية اتخذت هذا القرار .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

أحلم علي يا أخي ، اللجنة قالت أنها أصرت على قرارها السابق جاء رد . . .

السيد الرئيس :

يا سليمان بك الكلمة الآن لمالي حاكف بك ، يا سليمان بك ليش انت حامل الدنيا بالعرض .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

يا معالي الرئيس . نحن سمعنا قرار لجنة التربية والتعليم .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

أتلو على المجلس الكريم المادة ٢٨ من النظام الداخلي .

٢٨ - تتألف كل لجنة :

الاستاذ جبو نائب عمان :

نحن نعرف هذا قبل ان يعطيك اياه خليل صفرور ، نحن نعرف هذا ، والمجلس قرر ان يكون للجنة التربية رأي .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

إذا كانت تغاية موضوع آخر ؟

السيد عود الله نائب ماديا :

لأ لا أقرأ .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

المادة ٢٨ تقول أرجوك يا قاسم بك

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

نقطة نظام

السيد مقرر اللجنة القانونية :

نقطة نظام ، أنا أقرر لي حق التقدم على أي عضو لاني مقرر والمقرر يتقدم .

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

لا ايذا ، نقطة نظام أهم ، مجلس النواب قرر ان يجتمع اللجنات مع بعض ويصطلحوا قرار واحد ، لم يفعلوا هذا ، مجلس النواب لم يقرر كل لجنة على انفراد .

السيد ابو العز نائب معان :

ان مهمة لجنة التربية والتعليم هي مهمة استشارية وتوصيات غير ملزمة لوزارة التربية والتعليم ، وذلك حسب المادة ٣٣ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ .

السيد رئيس الوزراء :

من كتبها لك ؟

السيد مقرر اللجنة القانونية :

المجلس الكريم كان اقر موضوع الغاء الفحص الاعنادي وسار هذا القانون في طريقه ثم عارض القانون موضوع هذه الجلسة فقررت اللجنة ان تصر على اقرارها ايماناً منها أولاً بأن - باختصار - فحص الاعنادي سيحرم الكثيرة الغالية من الطلبة فرص التعليم . قرار اللجنة لم يحل المشكلة ، قرار اللجنة القانونية .

السيد مقرر لجنة التربية والتعليم :

ليس هذا مناقشة .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

أنا أريد أن أدافع .

السيد الرئيس :

يا سليمان بك إذا اردت ان تدافع عليك ان تأخذ اذا مني . أقرأ القرار فقط . قرار اللجنة القانونية .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

حسب النظام الداخلي لي الحق ان أدافع عن قرار اللجنة . عندي أربعة نقاط .

السيد الرئيس :

لماذا لم تدعه يدافع عن قرار لجنته ؟

السيد مقرر لجنة التربية والتعليم :

الله يحبك .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

بل فعل .

السيد الرئيس :

انت لم تدعي ان ادعوه ليدافع .

هكذا من الأصل

السيد البطاينة نائب اربيد :

معالي الرئيس اقترح تأجيل الجلسة
(ضجة)

السيد ابو الراغب نائب عمان :

اقرأ القرار واطرحه بالتصويت

السياد الرئيس :

دعونا نسمع من فضل بك .

السيد الدلقموني نائب اربيد :

مقرر اللجنة وبعض الاخوان كأنهم يريدون
اسكات المجلس ليتكلموا وحدهم .

الموضوع فيه دمار لمستقبل اولادنا وانفسنا فاما
ان نقره بعقل أو نذهب خارجين من هذا المجلس ،
لماذا العجلة

السيد العظم نائب معان :

انا اني على رأي الاخ ابو نبيل .

السيد الدلقموني نائب اربيد :

منهان ، الاخ ابو هاني بده طويل وزميره .

السيد الرئيس :

ارجو عدم توجيه الكلام لسلطان بك بل للرئيس .

السيد الدلقموني نائب اربيد :

يا سيدي ، اسمعوا لي ، نحن الآن نواجه خطر
قانون قدم لهذا المجلس ، ليس له علاقة بي او
بأولادي وحدي ، بل بأبناء كل انسان على ارض
الوطن ولذلك فاني اعلم نفسي انا واعلم دقيقي وزميلي
واين بلدي معناه كأنني نحت واجبي الوطني .
كلنا لنا أبناء ، انا لا احب ان يقي ابني من الأول
ابتدائي حتى احدى عشر سنة دون أدنى رقابة... لا قبل
هذا على نفسي ولا يقبل منكم أحد ذلك .

السيد المقرر :

معالي الرئيس افتتح باب المناقشة

السيد رئيس الوزراء :

اقرأ القرار

السيد العظم نائب معان :

زيد ان نقش ،

السيد مقرر اللجنة القانونية :

هل تعطيني اوامر .

السيد العظم نائب معان :

زيد ان نقش وانا لا اعطيك اوامر ، انا
لا آمرك .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

قرار اللجنة القانونية انا من حتي ان ادافع عنه
فول يسمح لي المجلس ان ادافع عنه اولاً ؟ طيب
صوتوا عليه . ولا أريد أن أقرأه .

السيد ابو الراغب نائب عمان :

موافقين وزيد ان نصوت عليه ١١

السيد رئيس الوزراء :

معالي الرئيس اسمع لي .

« اصوات وضجة »

السيد الرئيس :

يا اخي انت ما الذي تريد؟ تفضل يا دولة الرئيس .

السيد رئيس الوزراء :

سيدي الرئيس .

اقترح ان يفتح باب المناقشة ما دام اننا استمعنا
لرأي اللجنة القانونية ورأي لجنة التربية والتعليم واستجبل
نفسى لهذه المناقشة .

السيد الرئيس :

عاشت بك هل تريد الكلام ؟

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

المادة ٢٨ واضحة ومن حق مقرر اللجنة ان
يدافع عن قراره ، افتح الآن باب المناقشة وبعد ذلك
يأتي مقرر اللجنة ويدافع عن قراره .

السيد الرئيس :

اراكم اليوم حياطين ، ما هي المسألة ؟ الطفس
بارد ، سجلوا الاسماء « وهنا ابدي السادة : حاكف
الفايز ، يوسف العظم ، رفعت المفتي ، خالد الحاج
حسن ، الشيخ فيصل الجازي ، فضل الدلقموني ،
الدكتور قاسم الرماوي ، زرق البطاينة ، سليمان
القضاة ، محمد عبدالله ، جلال مرزوق ، رغبتهم
بالاشراك في المناقشة . »

السيد عودة الله نائب مادبا :

... اكبر واحد ... جيوب داخلية هذه غير
واردة .

السيد الرئيس :

مفلح بك اذا امرت ، بعد يوسف بك انت
تفتح الموضوع .

السيد الحشمان نائب السلط :

يا معالي الرئيس عندك قرارتين .

السيد الرئيس :

سافتح باب المناقشة .

السيد الحشمان نائب السلط :

المناقشة غير واردة ، نحن مستعدين ان نلج
من الجلسة ، الوقت ليس وقت خطابات .

السيد عبدالله نائب اربيد :

لقد قدم مشروع بالقاء هذا القانون لهذا المجلس
بالبات من حكومة سابقة ووافق المجلس عليه بالاجماع
ملغياً القانون ثم جاء مشروع بالقاء الالغاء من هذه
الحكومة ويرأي بعض اعضاء هذا المجلس الكريم ان
يوافقوا على الاقتراح الجديد من الحكومة الحالية .

انا اعتقد ان باب المناقشة هو فتح باب - اقوله
معتزلاً - لاشاق (ضجة)

السيد الجازي نائب بدو الجنوب :

بعد ان سمعنا من المقررين زيد ان نسمع رأي
الحكومة .

السيد رئيس الوزراء :

معالي وزير التربية سيدي برأي الحكومة .

السيد مقرر اللجنة القانونية :

اما ان يطبق النظام قبل كل شيء أو لا يسمح
لأحد بالكلام ، حتى الوزارة ، الوزير يتأخر حتى
يسمع كلمات النواب .

السيد الرئيس :

انا ارجعه بلون ان تتكلم .

السيد عودة الله نائب اربيد :

يا سيدي ، اقترح حضرة النائب محمد عبدالله
ارجو منا نحن الجميع ان نفي عليه ولا نفتح
باب المناقشات ، نحن الآن عندنا اقتراحين ، اقتراح
من اللجنة القانونية برد هذا القانون وقرار من لجنة
التربية بطلب زيد ان المجلس يصوت على واحد من
الاثنين .

هكذا يتم الفصل

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

الواقع بفضل الأخ ابو الحاج ، في قانون قدم الى المجلس في شهر شباط وممر بمراحله الدستورية ووافق المجلس عليه بالأجما ، جاءت الحكومة وتقدمت بالمشروع قيد البحث - قانون مؤقت - هذا القانون اشيع بحثاً من الحكومة ولجنة التربية والتعليم في المجلس ومن اللجنة القانونية في المجلس وغالبية اعضاء مجلس النواب ، في هناك توصيتين ، توصية من اللجنة القانونية التي هي صاحبة الحق وتوصية من لجنة التربية والتعليم التي توصي المجلس الكريم اللجنة السابقة ، فارجو من معالي الرئيس وضع توصية اللجنة القانونية بالتصويت .

« اصوات : نبي عليه »

السيد الرئيس :

وضعتنا فلم لا .

السيد رئيس الوزراء :

هل تسمح لي بالكلام ؟

السيد الرئيس :

تفضل .

السيد رئيس الوزراء :

يا اخوان جو الجلسة بالواقع منفعل لدرجة لا تليق بقانون يتعلق بالتربية والتعليم ، بكل اجلاص وبكل صفاء انا بعيد جداً عن استخدام المباحكات الاستثنائية في شغلة مقدسة مثل قانون التربية والتعليم ارجو ان لا يضطرني المجلس للذكر الاسباب بل السبب الوحيد الذي دفع حكومة سابقة الى الغاء هذا القانون اولا .

شيء آخر ، قضية التربية والتعليم والامتحانات وخلافه ، هذه قضية تخص مختصين وليست خاضعة

لعماطي ولا لعماط اي اخ من الاخوان هنا من المعلومات المؤكدة التي انا درستها وواضحة لي اعتقد ان الغاء الاعدادي هو تدمير لنظام التربية والتعليم في هذا البلد ، هو تدمير لمستوى التعليم في هذا البلد ، هو تدمير للمستوى الذي تنظر به البلدان العربية لمستوى التربية والتعليم وسيهدد قضايا قبول شهادتنا في كل الجامعات في الدنيا وعلى الأخص جامعات الدول العربية الشقيقة ، هذه حقائق بسيطة ابسطها امامكم ، احب أن أقول ان هذه الحكومة بصورة خاصة وليقل الناس ما شاؤوا لن تشارك بجرمة الغاء فحص الاعدادي ، واذا - لا سمح الله - وجرى هذا الالغاء سنخرجه بقانون مؤقت لان هذه قضية (ضجة) احب ان اقول بكل بساطة ليست قضية

السيد ابو العز نائب معان :

ليش وزيرك يقول مجلس النواب . . .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

الواقع ان دولة الرئيس يردد كلمة والاستيزار في كل مناسبة ، اعتقد ان الناس او الذين يشتغلون في القضايا العامة من حقهم ان يستوزروا ولولا قضية الاستيزار التي تفضل وتحدث عنها دولة الرئيس لما كان دولته هو الآن على رأسها فارجو من دولة الرئيس فيما يتعلق بهذه الناحية المجلس ارفع بكثير من ان يكون اعضاؤه مستوزرين ، هذا اولا ، ثانياً ، التهديد بأن الحكومة اذا لم يوافق المجلس على القانون المؤقت الذي تقدمت به الحكومة سيصدر قانون مؤقت ارجو دولة الرئيس العلم بأن صاحب الحق الاول بالنسبة للتشريع هو هذا المجلس .

القانون بالموافقة عليه ساعده بقانون مؤقت ، اننا متأكد ان دولة الرئيس قالنا بالانفعال وانه يلزم بمسا قاله سابقاً في جلسة سابقة ولذلك ارجو من الاخوان ونحن نناقش هذا القانون الهام ان نبتعد جميعاً عن الاتقولات ابتداء من دولة الرئيس الى نفسي انا كاتب ، لذلك دعونا نناقش هذا القانون مناقشة بناءة نابعة من المصلحة العامة لهذا البلد وان نبتعد عن الاقوال معتدلاً لانخ ابو الحاج ان المناقشة عبارة عن ورأيه عبارة عن دجل ، المناقشة ليست دجل ، المناقشة هي عنوان الديمقراطية ، هي اساس عمل هذا المجلس ، فلذلك يا اخون ، ارجو من معالي الرئيس ان ينظم الجلسة ويسمح لكل أخ من الاخوان ان يقول رأيه وعلينا واجب جميعاً ان نحترم آراء بعضنا البعض سواء كنا حكومة او كنا نواب .

السيد الحاج عبد الله نائب اريد :

لا تهنئي قضية الاستيزار لأنني لست مستوزراً ولا تهنئي قضية الانفعال لانه يجب على الحر ان يفعل في مثل هذه المواقف ولا عيب ان يفعل في مواضع هامة وانما اقول اذا كان الغاء فحص الاعدادي وصمة عار فهو على هذا المجلس الذي الغاه في زمن الحكومة السابقة واذا كانت ستكون هناك وصمة جديدة فهو باعاده في زمن هذه الحكومة سيكون وصمة أخرى على نفس هذا المجلس - هذه واحدة .

الثانية ، نحن من ١٥ / ٤ / ١٩٧١ نواب للحكومة الحاضرة فعلينا أن نطبع وله الحق ان يهددنا لاننا نحن نواب بأمر هذه الحكومة اذن لا يجب لنا المناقشة ونحن لرئيس الحكومة ان يهددنا تهديداً مباشراً اذا لم نلتزم بمسا اقتراحنا نحن فسنلجأ الى كذا وكذا ، كل رئيس حكومة يقدر كذا وكل وزير يتمكن

الشيء الثالث السلي احب ان اقول ، انني لم احضر لاجتماعات اللجنة القانونية ولا اجتماعات لجنة التربية والتعليم ولا الاجتماعات الموسعة التي كانت تعقد لكن انا في اعتقادي ، يبرز انهم اجتمعوا انا هنا وفي هذا البلد وفي دور المرافعة عنهما الولد يصبح عمره خمسة عشر عاماً انا والقيه في الشارع ، لو كانت هناك سياسة تربوية صحيحة تقدم بها الحكومة فيما لو قصر هذا الطالب يذهب فوراً الى مدرسة مهنية او مدرسة صناعية او خلافة ، اما ان ترمي خمسة عشر الف طالب او عشرة آلاف طالب في سن المرافعة في الشارع انا اعتقد يا دولة الرئيس ان هذه قضية يجب ان نعالجها باهتمام أكثر .

انا اقترح على المجلس الكريم بعد ان وافق هذا المجلس بجميع اعضاءه على القانون - قانون الغاء الاعدادي - ان لا يرجع من قراره خلال فسترة شهرين .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع دولة الرئيس بدأ كلمته فقال ان المجلس منفعل هذا لا يتناسب مع موضوع مناقشة قانون تربوي يخطط مستقبل أجيال وانا استغرب تمام الاستغراب من دولة الرئيس موقفه بأنه قابل لهذا الانفعال بالفعال أشد وأقصى ، انا اعيد للذاكرة دولة الرئيس قوله في الجلسة السابقة عندما وقف من هنا في هذا المجلس وقال يا اخوان انا لا اريد ان اصير هذا القانون بقانون مؤقت وانا سأترك البت فيه لهذا المجلس فكان بالفعل كلام يمتشئ ونظام حكم هذا البلد الديمقراطية ، اما انه الآن لفي انا استغربت كل الاستغراب من الاخ وصفي بك الذي اعرفه بسمه صدره وبراقعته وتعاونته مع هذا المجلس ان يقف ويقول مثل هذا الكلام الى محالة علم اضداد هذا .

مكتبة جامعة الزيتونة

ان يقول كذلك وانما نحن فالحق علينا ، انتم الغيثم
القانون السابق .

السيد الرئيس :

ارجو ان لا تخرج عن الموضوع .

السيد الحاج عبد الله نائب اريد :

انتم الغيثم القانون السابق ، انا بنفس الموضوع
يا ابو غازي ، وانتم تريدون ان تعيدوه وهذا عين
النظام .

السيد العظم نائب معان :

كلمة يا معالي الرئيس .

السيد الرئيس :

انا اريد ان اتكلم ، الكلام لي ، في هناك طلب
على ان النواب يتكلمون في الموضوع هل يوافق
المجلس على ذلك .

السيد الذويب نائب بيت لحم :

اقترح تأجيل الجلسة .

السيد العظم نائب معان :

يا سيدي ، انا وقت لو سمحتم ، كما قال
الاخ ابو صبيح ، الواقع المناقشة منكم تكون هادئة
يمكن ان تصل الى نتيجة وليس لدينا شك في ان
جميع الاخوة في هذا المجلس يقصدون خدمة هذا
الجيل فن عنده رأي ليطرح هذا الرأي وبعد دقائق
من تبادل الآراء نوجد ولنخص ، بعد دقائق من
المناقشة يمكن ان نحدد باسمين أو ثلاثة أو أربعة
عندئذ يطرح على التصويت انما ان تمنع من ابداء
رأيها ، انا لم أتكلم . كتاب بل تكلمت كقرو لجنة ،
دعني اتكلم . كتاب .

السيد الرئيس :

دورك سيأتي .

السيد العظم نائب معان :

دوري بعد ابو الحاج ، الآن دعوني اكمل .

السيد المحامي نائب الكرك :

جو الاتعمال موجود ارجو تأجيل الجلسة .

السيد البطاينة نائب اريد :

عشرة دقائق .

السيد المحامي نائب الكرك :

عشرة دقائق .

« ضجة »

السيد ابو العز نائب معان :

لا نوافق .

السيد الرئيس :

انا اقول استراحة وليس تأجيل للجلسة ارفع
الجلسة للاستراحة عشرة دقائق فقط .

« ورفعت الجلسة للاستراحة لمدة عشرة دقائق
عاد المجلس بعدها للاستراحة » .

السيد الرئيس :

نعوذ للعامل ، ارجو من النواب المحترمين ان
يعملوا على ان تكون الجلسة هادئة وان يعطى لكل
شخص يريد الكلام - بعد ان نأذن له بالكلام - ان
يتكلم .

ارى ان نقفل باب المناقشة في الموضوع .

السيد العظم نائب معان :

كيف اذن تعطى لكل واحد حق في الكلام .

السيد الرئيس :

اذا اردت ، اذا اردت ان يتكلم قلت اذا
اردت ارى ...

السيد رئيس الوزراء :

اذا سمحتم .

السيد الرئيس :

تفضل ، ولكن اولا اريد ان اسألهم هذا
السؤال ، هل يوافق المجلس على اقتال باب المناقشة؟
« اصوات : موافقين »

السيد ابو جابر نائب عمان :

موافقين .

الجميع : موافقون

السيد رئيس الوزراء :

مبدي الرئيس .

قبل اقتال باب المناقشة احب ان اوضح ان
موضوع اصدار هذا القانون بقانون مؤت ليس
تأديداً لاحد ، الحكومة تستعمل حقها الدستوري
والمجلس يستعمل حقه الدستوري ، القضية مرة
اخرى احب ان اقول قضية فنية ، مجلس التريسة
والتعليم العالي برمت ، وهم المختصين في بلدنا في هذا
الموضوع ، برمت رفض النباء الاعلادي بطرووف
معروفة الشيء الآخر ، في تخوف عند الاخ حاكف
ان خمسة عشر الف واحد في من المراجعة بدون
مدرسة ، هذا مش صحيح ، الناس الذين يخرجون
ولا ينجحون يحصل الاعلادي نسبة قليلة ، تستخرجهم
المناورس الصناعية والمدارس الزراعية وحسب
معلوماتي يمكن مضاعفة رقم القبول بترتيب اداري
يسيطر في هذه المدارس ، عندنا بطبيعة الحال فرص

التعليم الخاص ، عندنا بطبيعة الحال امكانية
الراسمين ان يعيدوا السنة ويميدوا الفحص ، فالفقضية
في الحقيقة قضية فنية مدروسة من كافة الوجوه ،
احب ان احكي لكم ، اذكركم بالغاء الفحوص الذي
تم بهد عبد الكريم قاسم في العراق ، لحسد الآن
النظام التعليمي في العراق والجامعي بصورة خاصة لم
يستقر ولم يستعد توازنه منذ تلك اللحظة ، هذه نقطة .

النقطة الثانية الذين يريدون بحث الامكانيات
هو آخر الاعتبارات ، يعني اذا في اعتبارات وجبة
على الدولة ان تخلق هذه الامكانيات ولذلك الاحتجاج
يضعف الامكانيات هي حجة اخيرة كما ورد في
تقرير لجنة التربية والتعليم .

القضية ليست قضية امكانيات ، القضية قضية
مستوى التعليم ، عندنا الآن رغم وجود فحص
الاعدادي في السابق ورغم الفحوص وخلافه اظن
ان مستوى التعليم ليس بالمستوى الذي رضى عنه
كلنا ، يعني احب ان اقول لكم في فاس يتخرجون
من الجامعة ولا يعرفون املاء ، وهذا واقع ، الشيء
الثاني وهو قضية القبول في الجامعات الاخرى ،
العربية ، نحن عندنا محدود اربعين الف طالب
يدرسون في الخارج فالذين يتخرجون بشكل « فشله »
فأخوة . الغاء الاعلادي بالتاكيد . موضوع قبولهم في
جامعات أخرى سيتعرض لخطر أساسي .

الشيء الآخر . توجيه التعليم ، نريد ان نوجهه
لا نريد ان نكون كلنا طلاب وظائف ابدأ في فاس
يشغلون بالزراعة وهذا ليس عيباً ، وناس يشتغلون
بالوظائف ليس عيباً ، وناس يشتغلون بالصناعة ليس
عيباً وخلافه ، القضية كلها قضية فنية جداً ،
قضية جداً ، والواقع الغاء الاعلادي لم يكن عملاً فنياً
ولا اصراراً على الغاء الآن شيء فني ، ابدأ ، مع
احترامي الكلي للآراء ، في فاس مقتنعين بالغاء .

هكذا هم الطلاب

وايضاً التحجيج بالظروف الحاضرة، الظروف الحاضرة مع وجود فحص الاعدادي اي وزارة تربية وتعليم عندها عقل متأكد هذا يعين الاعتبار الكامل سواء في وضع الاسئلة وانتقاء الاسئلة، والتصحيح، وفي ما يسمونه بالرحمة، والمساعدة في العلامات، وخلافه وخلافه، هذه كلها اعتبارات كلها تؤخذ بعين الاعتبار.

من جملة ما أثير، انه يجوز سكان المدن هم الذين ينسحبون بالاعدادي وبالتالي يحرم السكان من هم خارج المدن، هذا ايضا غير صحيح لان القبول في المدارس الثانوية هو قبول منطقي، كل منطقة بمنطقها، لا نريد ان يأخذ اهل عمان حق اهل الكرك في التعليم الثانوي، كل منطقة بمنطقها والخصوص مخاطة بنطاق جغرافي معروف.

كل هذه الاعتبارات يا اخوان، هذا القانون بالفعل كما قال الاخ يوسف العظم من أخطر ما مر على هذا المجلس من قوانين لان الخطيئة في القوانين الاخرى تصحيح، تصحيح من هذا المجلس، تصحيح من قبل الحكومة، تصحيح بقانون جديد، اما خطيئة في قضية في الاعدادي او في قضايا التربية والتعليم ليست خطيئة سهلة يمكن تصحيحها ابداً! هذا في الحقيقة سبب انفعالي في الكلام.

مرة اخرى نحن اعدناه لهذا المجلس بأمل اقتناعكم في الواقع وانا متأكد ان اي منكم ينظر الى هذه القضية نظرة موضوعية سيكون رأيه بالضبط مثل رأي لجنة التربية والتعليم التي لا اوافق على كل توصياتها بالمناسبة مثل التوصية القائلة بالتأجيل اظن انها غير واردة.

هذا كل ما أخبث ان أقوله، سيدي الرئيس اشكركم.

السيد الرئيس:

اتفقنا على شغلة واحدة وهي اقفال باب المناقشة، اذا أمرتم، بالله عليكم يا عاكف بك.

السيد العظم نائب معان:

اذا سمحت لواحد كلنا سنكلم.

السيد الرئيس:

اعرف هذا وسوف لا اسمح لاحد، تفضل

السيد الفايز نائب بدو الوسط:

حل وسط.

السيد الرئيس:

اذا حل وسط معلش.

السيد الفايز نائب بدو الوسط:

مع تقديري لشيء الذي تفضل به دولة الرئيس ومع تقديري لقرار لجنة التربية والتعليم وتوصية هذه اللجنة تأجيل الاعدادي للسنة المقبلة، ليس كذلك؟

السيد الرئيس:

اي نعم.

السيد الفايز نائب بدو الوسط:

انا اقترح ان نوافق على القانون وتقدم الحكومة وتضع سياسة تربوية واضحة المعالم بالنسبة لطلاب الذين سوف لا يفهم الحظ وفي الدورة المقبلة تقدم الحكومة مشروع قانون شامل وافق.

السيد الفلاح نائب عمان:

ما هو القانون الذي تطلب الموافقة عليه؟

السيد العظم نائب معان:

توصية لجنة التربية والتعليم.

السيد ابو الراغب نائب عمان:

ارجو التصويت.

السيد الرئيس:

نكتفي بالبحث ولن اسمح لاحد بالكلام.

الآن عندنا مشروعين مشروع قرار اللجنة

القانونية ومشروع قرار لجنة التربية والتعليم.

الذي سأطرحه الآن، اطرح اولاً قرار اللجنة

القانونية على التصويت.

السؤال: من يوافق على قرار اللجنة القانونية

يرفع اصبعه وتبقى يده مرفوعة حتى انتهاء العد.

الاسباب الموجبة

استناداً الى قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ فان التعليم الزامي في المرحلتين الابتدائية والاعدادية، وتبعاً لذلك فان التعليم في المرحلة الثانوية ليس الزامياً، غير ان وزارة التربية والتعليم، وبعد تجربة سنة كاملة للقانون المؤقت الذي ألغى مجريه امتحان الشهادة الاعدادية وجدت ان التعليم في المرحلة الثانوية في طريقه لان يصبح الزامياً في سنوات قليلة قادمة، فقد قبل في هذه السنة الدراسية في الصف الاول الثانوي ما يزيد على تسعين بالمائة من طلبة الصف الثالث الاعدادي، وادت هذه السياسة الى تضخم في اعداد الطلبة القبولين في المرحلة الثانوية، والى زيادة في الحاجة الى المعلمين المؤهلين والابنية المدرسية والوسائل التعليمية.

ولقد ألغى امتحان الشهادة الاعدادية، ولم يكن من ضمن مخططات وزارة التربية والتعليم ان تجعل التعليم في المرحلة الثانوية الزامياً نتيجة لالغاء الامتحان، وانما كان في نية الوزارة إيجاد بديل لامتحان الشهادة الاعدادية، وحاولت الوزارة إبراز البديل المطلوب، فلم نجد مفراً من اعتماد الامتحانات المدرسية التي يجريها المعلمون كبديل لامتحان الشهادة الاعدادية.

وبعد تجربة سنة لالغاء امتحان الشهادة الاعدادية، فان وزارة التربية والتعليم عازمة على إعادة العمل بنظام امتحان الشهادة الاعدادية للأسباب التالية:

١ - كانت الامتحانات المدرسية التي يجريها المعلمون البديل الذي جرى على اساسه قبول الطلاب في المرحلة الثانوية، وهو بديل لا يعادل في قياسه التعليمي امتحان الشهادة الاعدادية العامة.

ووافق على قرار اللجنة القانونية ثلاثة وعشرون عضواً.

السيد الرئيس:

اذن أعلن ان المجلس قد وافق على قرار اللجنة

القانونية بأغلبية ٢٣ صوتاً المتضمن رفض القانونين

المؤقتين التاليين:

أ - القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ قانون

الغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩.

ب - قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ قانون

معدل لقانون التربية والتعليم.

ولما يلي نص القانونين المؤقتين كما رفضهما

المجلس وبالصيغة التي سيرفعان فيها مرفوضين الى

مجلس الاعيان الموقر.

هكذا حله

٢ - نتيجة ل إلغاء امتحان الشهادة الإعدادية العامة تضخمت أعداد الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي الأكاديمي ، وهذا مما أثر تأثيراً سلبياً على إقبال الطلبة على التعليم المهني بأنواعه الثلاثة .

٣ - لقد كان امتحان الشهادة الإعدادية الوسيلة التي بها كان ينظم القبول للتعليم الثانوي المهني بأنواعه الثلاثة الزراعية والصناعية والتجارية ، وكانت وزارة التربية والتعليم تجتهد في الامتحان العام وتنتجسه المجالات الواسعة لاتخاذ مختلف الاجراءات التي بها تنظم القبول للاول الثانوي المهني ولم تتمكن الوزارة من التوصل الى بديل ينظم عملية القبول في التعليم المهني فتركبت الامر الى مديري التربية والتعليم في المحافظات والالوية .

٤ - لقد كانت وزارة التربية والتعليم تجد صعوبات جمة في السنوات السابقة في مساهمة الاعداد المعلمين الجامعيين المؤهلين للتعليم في المرحلة الثانوية في ظل امتحان الشهادة الإعدادية ، وازدادت هذه الصعوبات شدة وتعمقاً في هذه السنة . وسيؤدي ذلك بالتالي الى هبوط في مستوى التعليم الثانوي ومن ثم هبوط في مستوى الشهادة الثانوية العامة لدى الجامعات .

٥ - لقد كان الاردن البلد الوحيد في العالم العربي الذي اقدم على إلغاء امتحان الشهادة الإعدادية العامة ، ولا يبدو ان هناك نجاحاً في البلاد العربية ، وخصوصاً الحجازية ، منها للاردن ، لإلغاء الامتحان الامر الذي سيخلق صعوبات لدى انتقال الطلبة الاردنيين الى المدارس الثانوية في البلاد العربية الشقيقة .

٦ - لعل العوامل الاقتصادية هي من الاسباب الرئيسية التي دعت وزارة التربية الى اعادة النظر في إلغاء امتحان الشهادة الإعدادية فالتوسع في التعليم الثانوي الى حد تعميمه والزامية ، وهو النتيجة الجمعية لإلغاء الامتحان ، يقلل كاهل الدولة بتفقات اضافية للتعليم علماً بان هذا التوسع لا تتطلب المرحلة الراهنة من تطور البلد الاجتماعي والاقتصادي ، فالزيادة الحائلة في عدد المعلمين والالوية المدرسية وما الى ذلك من احتياجات تربوية يتطلب رصد مبالغ اضافية هي فوق طاقة مديرية وزارة التربية والتعليم ، لابل هي فوق طاقة موازنة الدولة بشكل عام .

٧ - وحتى ولو توافرت الامكانيات المالية المادية وهذا يحض التراض لسان العوامل الفنية والتربوية تشكل حقيقة أكادها .

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠

قانون إلغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون إلغاء القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ (قانون تعديل قانون التربية والتعليم) بحيث يعود العمل بالقانون الأصلي رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ كما كان عليه قبل تعديله بالقانون المشار اليه .

الاسباب الموجبة

بعد إلغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ (قانون تعديل قانون التربية والتعليم) وهو القانون الذي النفي بموجبه امتحان الشهادة الإعدادية العامة ، أعيد العمل بالقانون الأصلي رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ وبالمادة ١٨ التي كانت المادة (٣) من القانون المؤقت المذكور قد ألغتها .

تري وزارة التربية والتعليم ان لا يشترط النجاح في الشهادة الإعدادية العامة الا في القبول للتعليم الثانوي العام (الأكاديمي) وان لا يشترط القبول في التعليم الثانوي المهني بمختلف انواعه ومراحله ، وذلك لانتاجه فرص التعليم المهني في المستقبل لا كبر عدد يمكن من طلاب الثالث الإعدادي سواء كانوا ممن نجح في الإعدادية ام لا ، وبخاصة ان وزارة التربية والتعليم مقبلة في مخططاتها التربوية البعيدة المدى على توسيع وتنويع فرص التعليم المهني ضمن خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ومن ضمنها دراسات القرى البشرية واحتياجات السوق اليها في المستقبل .

لما كانت مشاريع الوزارة لبرامج التعليم المهني في المستقبل تشكل حسب احتياجات البلد الى القوى العاملة على ضوء النمو الاقتصادي والاجتماعي رأت وزارة التربية والتعليم ضرورة توافر عنصر المرونة في شروط القبول الى التعليم المهني بمختلف انواعه ومراحله المقبلة ، فوجدت من الانسب لمصلحة الطلاب ان ينظم القبول بموجب انظمة وتعليمات تضعها الوزارة حسب مقتضيات الاحوال .

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٠

قانون تعديل قانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تعديل قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
ولا يقبل في المرحلة الثانوية العامة (الأكاديمية) الا من يحمل الشهادة الإعدادية العامة ، اما القبول في التعليم الثانوي المهني بمختلف انواعه ومراحله فينظم بموجب انظمة وتعليمات تصدرها الوزارة .

هكذا في الأصل

معلومات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التربية والتعليم

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار قرار اللجنة القانونية رقم ١٢ المؤرخ في ١٥/٣/١٩٧١ البند (٢)	المادة (١٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بيلي ما جاء في المادة (١٨) من القانون جاء لي :- ولا يتقبل في المرحلة الثانوية الخامسة (الاكاديمية) الا من يحمل الشهادة الاقتصادية العامة، اما القبول في التعليم الثانوي فيختلف انواعه ومراحله فينظم بحيث يجب انظمة وتعليمات تصدرها الوزارة .	نص المادة (١٨) :- لا يتقبل في المرحلة الثانوية الا من يحمل الشهادة الاقتصادية العامة او ما يعادلها ، اما المدارس الخاصة التي لم تعد طلابها لتقديم هذا النقص فتعفى مهلة سنتين من تعاد هذا القانون لتحقيق هذه الغاية .

السيد الرئيس :

وعلى هذا الاساس فان قرار لجنة التربية والتعليم
قد رفض بعد ان ووفق على قرار اللجنة القانونية .

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

الجلسة القادمة يوم الاحد الموافق ١٦/٥/١٩٧١
الساعة العاشرة والنصف صباحا للنظر بمشروع قانون
المعفو العام .
والآن رفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

فائل عريقات

امين عام مجلس الأمة

هافي فخير

تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف امين عام مجلس الأمة : الاستاذ هادي خير
- ٢ - اعد ويوب وقام بتنظيم هذا العدد : مساعدا أمين عام مجلس الأمة : السيدان خليل عصفور
وعبدنان يميون ومنظم الضبط وسكرتير اللجان السيد لاطم مرزوق ومنظم الضبط السيد مأمون
ابو عزام
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأبور المجلة السيد : ندير عطيات

هكذا من الاصل

وقائع العدد

(١١)

○○○○

١ - الأرادة الملكية السامية بفض الدروة الاستثنائية .

٢ - كشف بمراحل القوانين بمجلس الامة .

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :

تفرض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتبارا من يوم الخميس الواقع في ١٣/٥/١٩٧١ .

أحمد بن طلال

وزير الداخلية

رئيس الوزراء

مازن العجلوني

وصفي التل

١ - قائمة باسماء مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة

الحالة على اللجنة المالية لمجلس الاعيان وهي لا تزال قيد نظر اللجنة

١ (مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٠

٢ - قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي لا تزال قيد نظر اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

١ (مشروع القانون المدني لسنة ١٩٦٣ .

٢ (مشروع قانون رعاية وتشغيل المكفوفين لسنة ٩٣٥

٣ (مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ٩٧٠

٤ (القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ٩٧٠ المعدل لقانون النقل على الطرق .

٥ (القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى .

٦ (القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مؤسسة الاسكان

٧ (القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٠ قانون تنظيم الجهاز للقضاة النظامي والشرعي .

٨ (مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ٩٧١

٩ (مشروع قانون تعديل لقانون مجلس الاعمار لسنة ٩٧١

١٠ (القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٩٧٠ بالغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .

١١ (القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ٩٧٠ المعدل لقانون التربية والتعليم .

١٢ (مشروع قانون تعديل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٨

١٣ (مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ٩٧١

١٤ (مشروع قانون خلع الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .

١٩٧١/٥/١٥

٣ - قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة

التي اتخذت اللجنة القانونية لمجلس النواب قرارات بشأنها وموجس البحث فيها من قبل المجلس

١ (قانون مؤقت رقم (١٠١) لسنة ٩٦٦ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .

٤ - قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي اتخذت اللجنة القانونية لمجلس النواب قرارات بشأنها

ومعاداة اليها من قبل المجلس من اجل دراستها مرة اخرى مع الوزراء المختصين واللجان الاخرى .

١ (القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ٩٧٠ المعدل لقانون البلديات .

٢ (القانون المؤقت رقم ٨٣ لسنة ٩٦٦ المعدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات

٣ (مشروع قانون الحفو العام لسنة ١٩٧١ .

هكذا في الأصل

٥ - قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة على اللجنة المالية لمجلس النواب وهي لا تزال قيد نظر اللجنة

- ١ (قانون مؤقت رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ قانون رخص المهن .
- ٢ (قانون مؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون رخص المهن .
- ٣ (قانون مؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون رخص المهن .
- ٤ (قانون مؤقت رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ قانون مراقبة العملة الاجنبية .
- ٥ (مشروع قانون معدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٨ .
- ٦ (قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ قانون الضريبة الاضافية .
- ٧ (مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٧٠ .
- ٨ (قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ معدل لقانون ضريبة الدخل .
- ٩ (القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ معدل لقانون ضريبة الدخل .
- ١٠ (مشروع قانون معدل لقانون بنك الائتماء الصناعي لسنة ١٩٧٠ .
- ١١ (مشروع قانون معدل لقانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٧٠ .

٦ - قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة على اللجنة القانونية لمجلس النواب وهي لا تزال قيد نظر اللجنة

- ١ (قانون مؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركتي الكهرباء بدمشق والزرقاء .
- ٢ (مشروع قانون تعاطي المهن الصيدلانية لسنة ١٩٦٣ .
- ٣ (مشروع قانون تشكيل الحاكم الشرعي لسنة ١٩٦٥ .
- ٤ (قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة نقلات السياحة الاردنية المساهمة المحدودة .
- ٥ (قانون مؤقت رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ٦ (قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ٧ (قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة .
- ٨ (القانون المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ قانون مؤسسة شبكة حديد القنية .
- ٩ (القانون المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ قانون نقابة الاطباء الاردنيين .
- ١٠ (القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون نقابة الاطباء الاردنيين .
- ١١ (القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ قانون نقابة المحامين النظاميين .
- ١٢ (القانون المؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ قانون التجارة البحرية .

- ١٣ (القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون العمل .
- ١٤ (القانون المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ قانون المواصفات والمقاييس .
- ١٥ (القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٦ (مشروع قانون نقابة الاطباء البيطريين لسنة ١٩٧٠ .
- ١٧ (مشروع قانون المجاري العامة لسنة ١٩٧٠ .
- ١٨ (مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧١ .
- ١٩ (مشروع قانون الاجانب والحدود لسنة ١٩٧١ .

٧ - قائمة بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الواردة حديثا ولم تعرض على المجلس بعد لاحتها على اللجان المختصة

- ١ (مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧١ .

١٩٧١/٥/١٥

تصحيح خطأ مطبعي

لقد ورد خطأ بالصفحة الاولى لذكرات مجلس النواب من (العدد التاسع) الجلد (١٦) برجي التصويب :
الخطأ : الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة التاسع عشر الجلسة التاسعة .
الصواب : الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة التاسع عشر الجلسة الاولى .

هكذا في الأصل